أَثَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي الدَّرْسِ النَّحْوِي فِي الْيَمَنِ ابْنُ هُطَيلٍ وَابْنُ أَبِي الْقَاسِمِ وَالْخَالِدِي أُنمُوذَجًا

إِعْدادُ:

د/ صادق بسلم العبي

أستاذ مشارك في النحو والصرف – كلية العلوم والآداب بشرورة – جامعة نجران

ملخص البحث

درس هذا البحث أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي وهو: ما مدى أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن؟ فكان لزامًا الوقوف على تراثهم النحوي متمثلًا في ثلاثة نماذج هم ابن هطيل (ت٨١٢هـ)، وابن أبي القاسم(ت٨٣٧هـ)، والخالدي(ت٨٨١هـ)، ليصل البحث إلى أن ابن الحاجب قد أثر تأثيرًا عميقًا في الدرس النحوي في اليمن إذ كانت كافيته هي أساس الدرس النحوي منذ القرن السابع الهجري عندهم، وبلغت شروحاتها اليمنية ثلاثة وأربعين شرحًا، كما تأثر الدرس النحوي في اليمن بفكر ابن الحاجب في الأصول النحوية، التي هي السماع والقياس، فمشوا على طريقته في احترام كل ما سمع عن العرب، وكل ما نقل عنهم، كما أنهم وسعوا من دائرة اعتمادهم على القياس، فقاسوا على كل ما ورد، مثل صنيع ابن الحاجب، وتأثروا به كذلك في اختياراتهم النحوية التي تفرد بها ابن الحاجب، أو التي وافق فيها البصريين، أو التي وافق فيها الكوفيين.

مقدمة البحث

تأتي أهمية هذا البحث في كونه يعالج أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن، ذلك أن هذا النحوي الكبير كانت له طريقته في التأليف، واختياراته الخاصة، وقد وصفه المؤرخون بعبارات تدل على قوة عارضته العلمية، فأبو شامة يصفه بأنه: «كان من أذكى الأمة قريحة»(١)، وابن خلكان يصفه بأنه: «أحسن خلق الله ذهنًا»(٢)، وابن دقيق العيد بعد أن بالغ في مدح كتابه جامع الأمهات، وصفه بأنه: «وحيد عصره علمًا و فضلًا واطلاعا»(٣)، وختم الذهبي شهادته فيه بأنه: «كان من أذكياء العالم»(٤). وساعده في علو مكانته النحوية تكوينه العلمي المتعدد، فقد جمع القراءات، والفقه، وأصوله، والمنطق، وعلوم العربية، وألف في ذلك كله؛ ولهذه الريادة العلمية نجد ابن خلكان يذكر أنه «خالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات والزامات تبعد الإجابة عنها»(٥). فعالم جمع كل هذه المواهب جدير بأن يتأثر به من قرأ كتبه، ومن هؤلاء نحاة اليمن، ويتضح أثره فيهم من خلال كثرة شروحهم على كتابه الكافية، وكثرة تكرر اسمه في اختياراتهم، وتعليلاتهم، واعتراضاتهم؛ ونظرًا لهذا الاهتمام

(١) البداية و النهاية ١٣/١٧٦.

(٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان٣/٢٥٠.

(٣) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ٢/٨٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٥.

(٥) وفيات الأعيان٣/٢٥٠.

الكبير بهذا النحوي عندهم أحببت أن ألقي الضوء على أثره في التفكير النحوي لديهم من خلال جهود ثلاثة علماء من كبار نحويي اليمن وهم، ابن هطيل(ت٨١٢هـ) من خلال كتابه معونة الطالب على الكافية، وجمال الدين بن أبي القاسم (ت٨٣٧هـ) من خلال كتابه البرود الضافية والعقود الصافية، والخالدي(ت٨٨١هـ) من خلال كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على كافية ابن الحاجب. وإنما اخترت هؤلاء الثلاثة نظرًا لتقدم مكانتهم العلمية في اليمن، فابن هطيل كان يلقب بسيبويه اليمن كما سيأتي في ترجمته، وابن أبي القاسم اشتهر عنه أنه كان متفوقًا في جميع العلوم(١)، والخالدي وصف بأنه نادرة زمانه(٢).

وتكمن مشكلة البحث في الإجابة عن تساؤل مركزي وهو: ما مدى أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن؟ فكان لزامًا الوقوف على تراثهم النحوي متمثلًا في هؤلاء النحاة الثلاثة. وقد نهجت في معالجة بحثي هذا المنهج الوصفي الذي يهتم بجمع مادة الظاهرة المدروسة، ثم معالجتها وتحليلها، ووصفها.

واقتضت طبيعة الدراسة أن تكون من مقدمة، ومدخل، وثلاثة مباحث، وخاتمة. أما المقدمة فذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، والمنهج الذي اتبعته في دراسته، وتقسيمات البحث. وأما المدخل فقد عرفت فيه بابن الحاجب، ونحاة اليمن الثلاثة: ابن هطيل، وابن أبي القاسم،

(١) ينظر: البرود الضافية، قسم الدراسة ١٧.

(٢) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦.

والخالدي، وذكرت فيه نبذة عن النحويين في اليمن. وأما المباحث الثلاثة فهي صلب البحث، فقد جعلت المبحث الأول لاهتمام نحويي اليمن بالكافية، وأما المبحث الثاني فقد بحثت فيه تأثر نحاة اليمن بابن الحاجب في الأصول النحوية، والمبحث الثالث بحثت فيه تأثرهم به في اختياراته النحوية. ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

مدخل

ترجمة ابن الحاجب

هو العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، جمال الدين، أبو عمرو بن الحاجب، الكردي الدُّويني الأصل، الإسنائي المولد، المقرئ، النحوي، المالكي الأصولي، الفقيه[١].

ولد بعد سنة سبعين – أو إحدى وسبعين – وخمسمائة بإسنا من الصعيد.

حفظ القرآن في صغره بالقاهرة، وأخذ بعض القراءات عن الشاطبي، وسمع منه اليسير، وقرأ بالسبع على أبي الجود، وسمع من البوصيري، وجماعة، وتفقه على أبي منصور الإبياري وغيره، وتأدب على الشاطبي وابن البناء؛ ولزم الاشتغال حتى برع في الأصول والعربية؛ وكان من أذكياء العالم. ثم قدم دمشق، ودرس بجامعها في زواية المالكية، وأكب الفضلاء على الأخذ عنه، وكان الأغلب عليه النحو[٢].

ألف كتبًا منها: الإيضاح في شرح المفصل، والأمالي النحوية، والكافية في النحو، وشرح الكافية، والوافية في نظم الكافية، وشرح الوافية نظم الكافية، وشرح كتاب سيبويه، والمكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي على الفارسي، وشرح المقدمة الجزولية، والشافية في الصرف، وشرح الشافية، وجامع الأمهات، ومنتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل.

(١) ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٨.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٣٥.

وكان فقيها مناظرًا، ومفتيًا مبرزًا في عدة علوم، متبحرًا ثقة دينًا، ورعًا متواضعًا، مطرحًا للتكليف، وكان من أذكياء العالم، رأسًا في العربية وعلم النظر، وتخرج به الأصحاب، وسارت بمصنفاته الركبان، وخالف النحاة في مسائل دقيقة، وأورد عليهم إشكالات مفحمة[١].

قال ابن خلكان: «كان من أحسن خلق الله ذهنا، وجاءني مرارًا بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ جواب، بسكون كثير، وتثبت تام»[٢].

انتقل إلى الإسكندرية ليقيم بها، فلم تطل مدته ومات بها سنة ست وأربعين وستمائة[٣].

ترجمة ابن هطيل (ت ٨١٢هـ)

هو جمالُ الدين عليُّ بن محمَّد بن سليمان بن أحمد النجري[٤].

و(هُطَيلٌ) لقَبُ جَدِّه. نشأ وتعلَّمَ في حُوث، ثم رحلَ إلى صنعاء. وفيها التقى بشيخه إبراهيم بن عطية وغيره من العلماء. ثم انتقل إلى بلاد عيَّان، وفيها سكن حتى تُوفِّيَ في إحدى مناطقها من جهاتِ السُّودةِ[٥].

وذاع صيتُه في الآفاق، واشتهر عند علماء الأمصار الإسلامية آنذاك،

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٦٥.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/١٣٥.

(٤) ينظر: البدر الطالع ١/٤٩٣.

(٥) ينظر: الأعلام ٥/٧.

ومما يدلُّ على شهرتهِ ما رواه الشوكاني: «أَنه دخل مَكَّة لِلْحَجِّ فَأخْبر أن قاضي الْمحمل الاشمى من أكَابِر الْعلمَاء، فَتَلقاهُ إلى الطَّرِيق ووجده فِي محمل، فناداه وَقَالَ: مسألة أَيهَا القاضي. فكشف عَن الْمحمل وَقَالَ: قل. فَسَأَلَهُ وَأجَاب بِجَوَاب حسن، ثمَّ سَأَلَهُ بِمَسْأَلَة ثَانِيَة كَذَلِك، وَأجَاب بِجَوَاب أحسن. وَقَالَ لَهُ: لَعَلَّك من الْيمن؟ قَالَ: نعم. قَالَ: أَنْت من صنعاء؟ قَالَ: نعم. قَالَ: أَنْت ابْن هطيل؟ قَالَ: نعم. قَالَ: قد ألفت كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: نعم، وَمَا يدْريك بِهَذَا فإن جيران دَاري لَعَلَّهُم لَا يعْرفُونَ ذَلِك؟ فَقَالَ لَهُ: أَنْتُم يَا عُلَمَاء صنعاء وضعتم أَنفسكُم بِالسُّكُونِ فِيهَا فِي مضيعة»[١]. وقد وصفَه إبراهيم بن القاسم فقال: «أشهرُ من شمس النهار في علومِهِ وفضائله، أتقنَ النحو إتقانًا عجيبًا وبرز فيه، وألحقَ الأصاغرَ بالأكابرِ، وجمع وفرَّقَ، وعلَّل وتكلم عن ملكةٍ راسخة في أصول النحو وفروعه، وهو حري بأن يُسمَّى سيبويه اليمن»[٢]. وَكَانَ مديمًا لمطالعة شرح الرضي على كَافِيَة ابْن الْحَاجِب، لَا يُفَارِقهُ فِي غَالب أوقاته، ويحكى[٣] أَنه لما حَضرته الْوَفَاة أَمر من يدْفع إليه شرح الرضي، فَدفعهُ إليه، فَوَضعه على صَدره، ثمَّ أنْشد:

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ العَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ[٤]

من أشهر طلابه: أحمد بن محمد الرصاص، صاحب كتاب (منهاج

(١) البدر الطالع ٤٩٣/١.

(٢) طبقات الزيدية ٣/ ٣٠٩

(٣) ينظر: البدر الطالع ٤٩٣/١

(٤) البيت للصمة القشيري. ينطر: ابن منظور، لسان العرب(عرر)

الطالب الى تحقيق كافية ابن الحاجب)، و المنصورُ علي بن صلاح[1].

ألف ابن هطيل: التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعهِ الإعراب. وعمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم. وقد جاء هذا الكتاب شرحًا مختصرًا على (المقدمة المحسبة) لابن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ) [2].

توفي سنة ٨١٢ فِي يَوْم الأربعاء حادي عشر ذي الْحجَّة مِنْهَا بِمَدِينَة صنعاء[3].

ترجمة ابن أبي القاسم (ت ٨٣٧هـ)

هو على بن محمد بن أبى القاسم بن محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين بن جعفر بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن عبد الله بن يحيى المنصور بالله بن أحمد بن الهادى لدين الله يحيى بن الحسين[4].

مولده كان فى سنة (٧٤٩هـ). سكن جمال الدين صنعاء، وعكف على التدريس والتأليف فيها. تتلمذ على يد إسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجرانى (ت٧٩٤هـ)، وهو مؤلف: الأسرار الصافية والخلاصات الشافية فى كشف المقدمة الكافية الحاجبية، وناجى بن مسعود الحملانى، وأحمد بن سليمان بن محمد الأوزرى(ت٨١٠هـ). ومن أشهر طلابه: محمد بن

(١) ينظر: البدر الطالع ٤٩٣/١.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ٢٣٥/٧.

(٣) ينظر: البدر الطالع ٤٩٣/١.

(٤) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن٢٧.

إبراهيم الوزير صاحب كتاب: العواصم من القواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم(ت ٨٤٠هـ) [١].

ألف فى التفسير: تجريد الكشاف مع زيادة نكت لطاف، والتفسير الكبير فى ثمانية مجلدات، والدر الشفاف المنتزع من الكشاف. وفى النحو: (البرود الضافية) وهو شرح على كافية ابن الحاجب اختصره ولده صلاح فى كتاب سماه (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب). وفى الفقه: الفتاوى فى مجلد كبير[٢].

توفي فى صنعاء فى أول سنة سبع وثلاثين وثمانمائة من الهجرة[٣].

ترجمة الخالدي

هو أحمد بن محمد بن داود الخالدي، انتقل من منطقة بني خالد إلى صنعاء لطلب العلم بها، ومن أبرز مشايخه إسماعيل النجراني[٤].

قال فيه إبراهيم بن القاسم (ت سنة ١١٥٢هـ): « الفقيه الفاضل، الفرضي. . . كان الخالدي أحد الأعيان، وزينة الأوان قطب من أقطاب الإسلام »[٥]، وقال عنه العلامة محمد بن محمد زبارة: «و كان نادرة زمانه في الذكاء والزهد والورع. . . رحمه الله وإيانا والمؤمنين »[٦]. وقال عنه

(١) ينظر: البدر الطالع ١/٤٨٥.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ١/٦٨.

(٣) ينظر: البدر الطالع ١/٤٨٥.

(٤) ينظر: ملحق البدر الطالع ٤٣.

(٥) طبقات الزيدية الكبرى ١/٢٠٣

(٦) ملحق البدر الطالع لزبارة ٤٣.

القاضي العلامة محمد بن صلاح الفلكي الفرائضي: « كان من أعيان الأعيان، وزينة الأوان قطباً من أقطاب الإسلام »[(١)].

وأبرز طلابه محمد بن علي السراجي (مولده سنة ٨٤٥هـ)، وإسماعيل بن شيبة[(٢)].

ألف الخالدي: كتاب إيضاح الغامض الكاشف لمعاني مفتاح الفائض: ويسمى « شرح المفتاح على الفرائض »، والجوهر الشفاف والنكت اللطاف في المنطق' وشرح المفصل للزمخشري، وبغية الطالب و منية الراغب على مقدمة ابن الحاجب[(٣)]. توفي سنة ٨٨٠هـ [(٤)].

النحو في اليمن

عني اليمنيون بالدراسات النحوية واللغوية، وصنفوا في النحو، تأليفًا، وشرحًا، واختصارًا، واستدراكًا، وقد حظي علم النحو عندهم بمكانة سامية[(٥)]. ومن أقدم نحاة اليمن عبدالله بن طاوس (ت١٣٢هـ) الذي أدرك خمسين من أصحاب رسول اللهﷺ، وسكن الجند من مخاليف اليمن، وقد وُصف بأنه من أعلم الناس بالعربية[(٦)]، ومنهم الحسن بن أحمد الهمداني(ت٣٣٤هـ)، الذي كانت له مراسلات مع أبي بكر محمد بن

(١) الدرس النحوي في اليمن: ٣٨.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ٢/١٠٠. .

(٣) ينظر: ملحق البدر الطالع ٤٣، والأعلام ١/٢٣٠، ومعجم المؤلفين ٢/١٠٠.

(٤) ينظر: أئمة اليمن ٣٤٦.

(٥) ينظر: المدارس الإسلامية في اليمن ١٣.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٢/٤٦.

القاسم الأنباري(ت٣٢٨هـ)[١]، ووصفه الخزرجي بأنه الأوحد فِي عصره، الْفَاضِل على من سبقه، المبرز على من لحقه؛ لم يُولد فِي الْيمن مثله علمًا وفهمًا[٢]. ومنهم الإمام القاسم بن محمد بن عبدالله الجمحي(ت٤٣٩هـ)، الذي نشر مذهب الشافعي في عموم اليمن، و كان قد جمع الفقه والحديث، و علم القراءات، و معاني القرآن[٣]. و ذكر ابن سمرة أنه كان يقرئ طلابه كتاب (معاني القرآن) للصفار إسماعيل بن محمد (ت٣٤١هـ) أحد كبار النحويين من تلامذة المبرد[٤]. و في المائة الخامسة كان منهم: محمد بن إسحاق بن أيوب بن كديس، الذي أخذ علوم العربية بإسنادها من الفقيه أبي نصر عن ابن النحاس المصري، عن ابن الأعرابي، عن الأسبهيّ عن أبي عبيد القاسم بن سلام[٥]. و في هذه المائة نجد علمين كبيرين من علماء العربية هما: الحسن بن أبي عبَّاد، و ابن أخيه من بعده إبراهيم بن محمد بن أبي عباد[٦].

وما جاء منتصف القرن السادس الهجري وما بعده حتى كان العصر الذهبي للدرس النحوي في اليمن؛ إذ برز فيه من نحاتها نشوان بن سعيد الحميري(ت٥٧٣هـ)، وعلي بن سليمان الحيدرة(ت٥٩٩هـ) صاحب كتاب

(١) ينظر: تاريخ اليمن الفكري ١/١٦٩، ١٧٢، ٢١٠.

(٢) ينظر: بغية الوعاة١/٤٩٨.

(٣) ينظر: طبقات فقهاء اليمن٨٨.

(٤) ينظر: نزهة الألباء٢١١.

(٥) ينظر: طبقات فقهاء اليمن٨٨.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٢/٨٤٠، وإنباه الرواة للقفطي ١/٣٢٥.

كشف المشكل، قال ياقوت الحموي: «كان من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علمًا ونحوًا وشعرًا»[(١)]. وابن بطال الركبي(ت ٦٣٠هـ)، وابن فلاح (ت٦٨٠هـ) صاحب كتاب المغني، والكافي، الذي كان له أثر كبير في الخالفين من كبار النحاة، ومحمد بن يعيش الصنعاني(ت٦٨٠هـ). فلما ذاع صيت ابن الحاجب في الدرس النحوي تأثر به نحاة اليمن، يتضح ذلك من خلال كثرة شروحهم على كتابه الكافية، وكثرة تكرر اسمه في اختياراتهم، وتعليلاتهم، واعتراضاتهم؛ ونظرًا لهذا الاهتمام الكبير بهذا النحوي عندهم أحببت أن ألقي الضوء على أثره في الدرس النحوي في اليمن من خلال جهود ثلاثة علماء من كبار نحويي اليمن وهم، ابن هطيل(ت٨١٢هـ) من خلال كتابه معونة الطالب على الكافية، وجمال الدين بن أبي القاسم (ت٨٣٧هـ) من خلال كتابه البرود الضافية والعقود الصافية، والخالدي(ت٨٨١هـ) من خلال كتابه بغية الطالب ومنية الراغب على كافية ابن الحاجب. وإنما اخترت هؤلاء الثلاثة نظرًا لتقدم مكانتهم العلمية في اليمن، فابن هطيل كان يلقب بسيبويه اليمن كما مر في ترجمته، وابن أبي القاسم اشتهر عنه أنه كان متفوقًا في جميع العلوم[(٢)]، والخالدي وصف بأنه نادرة زمانه[(٣)].

(١) معجم الأدباء٢/٨٠.

(٢) ينظر: البرود الضافية، قسم الدراسة ١٧.

(٣) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ١٦٦.

المبحث الأول: اهتمام نحويي اليمن بالكافية

شاعت عبارة أبي حيان في الكافية بأنها: «نحو الفقهاء»[١]. ومن لا يرغب أن يكون فقيهًا من أهل اليمن؟ وفيهم الحديث: (الفقه يمان)[٢]، ولذا رأينا علماء اليمن يوجهون من أراد أن يصل إلى درجة الاجتهاد في العلوم الشرعية أن يتعلم في النحو كافية ابن الحاجب. فهذا الإمام الشوكاني حينما قرر ما ينبغي أن يدرسه من أراد أن يصل إلى درجة الاجتهاد قال: «يَكْفِيهِ من علم مُفْرَدَات اللُّغَة مثل الْقَامُوس، وَلَيْسَ المُرَاد إحاطته بِهِ حفظًا، بل المُرَاد الممارسة لمثل هَذَا الْكتاب، أَو مَا يشابهه على وَجه يَهْتَدِي بِهِ إِلَى وجدان مَا يَطْلُبهُ مِنْهُ عِنْد الْحَاجة. ويكفيه فِي النَّحْو مثل الكافية لِابْنِ الْحَاجِب»[٣].

وكانوا يذكرون في تراجمهم قراءة الكافية وشروحها على مشايخهم، فهذا المرتضى بن يحيى بن أَحْمد الحسني[٤] قَالَ: «قَرَأت على الْفَقِيه الأديب الأوحد الأمجد شرف الدّين إِسْمَاعِيل البومة[٥] جَمِيع مُقَدّمَة ابْن

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٨٩.

(٢) الحديث رواه أحمد في مسنده برقم ٧٢٠٢، والبخاري في صحيحه برقم ٤٣٩٠.

(٣) البدر الطالع ٢/ ٨٦.

(٤) هو المرتضى بن يحيى بن أَحْمد شرف الْإِسْلَام الْهَادِي، السّني، الشَّافِعِي. أخذ علوم العربية عن إسماعيل بن إبراهيم البومة. ورحل إلى المدينة، وأخذ عن علمائها، ثم عاد إلى اليمن. ولم أقف على سنة وفاته. ينظر: الضوء اللامع ١٠/١٥٢.

(٥) هو شرف الدّين إِسْمَاعِيل بن إِبْرَاهِيم البومة، قَرَأَ على جمَاعَة من أَئِمَّة وقته فِي الْعُلُوم، ثمَّ اشْتهر وَغلب عَلَيْهِ معرفَة النَّحْو والتصريف، فَكَانَ محققًا لذَلِك، انْتَهَت إِلَيْهِ الرِّئَاسَة فِي =

الْحَاجِب فِي النَّحْو، ومقدمته فِي التصريف، فَأفَاد لي وأجاد. قَالَ: وَكَانَت الْقِرَاءَة سنة اثْنَتَيْ عشرَة وثمانمئة»[1]. ومن ذلك قول الشوكاني حينما ترجم لشيخه عبد الله بن إسماعيل النهمي حيث ذكر قراءته عليه بعض كتب العلم، ومن ذلك قوله: «قرأت عليه شرح السيد المفتى على كافية ابن الحاجب من أوله إلى آخره بلا فوت، وفي شرح الخبيصي عليها من أوله إلى آخره بلا فوت، وما عليه من الحواشي»[2].

وينصُّون على من قام بحفظها مثل العلامة شمس الدّين عَليّ بن عمر الْقرشِي الشاذلي[3] من علماء المخا قال فيه البريهي: «أما الْعلم فَإِنَّهُ كَا يحفظ من كتب الحَدِيث المصابيح للْإِمَام الْبَغَوِيّ وَغير ذَلِك، وَمن كتب الْفِقْه الْوَسِيط للغزالي، والمنهاج للنووي وَغير ذَلِك، وَمن كتب النَّحْو

= وقته، فدرس وَأفْتى، وَتخرج على يَده جمَاعَة من أهل مَدِينَة زبيد وَغَيرهم. توفي سنة ٨١٥هـ. ينظر: طبقات صلحاء اليمن ٢٩٠.

(١) طبقات صلحاء اليمن ٢٩٠.

(٢) البدر الطالع ٢/ ٨٦.

(٣) هو شمس الدّين عَليّ بن عمر الْقرشِي الشاذلي، سَافر إِلَى الْحَرَمَيْنِ الشريفين، ثمَّ سَافر إِلَى الْقُدس الشريف، يحفظ من كتب الحَدِيث: المصابيح للْإِمَام الْبَغَوِيّ وَغير ذَلِك، وَمن كتب الْفِقْه: الْوَسِيط للغزالي، والمنهاج للنووي وَغير ذَلِك، وَمن كتب النَّحْو: التسهيل، ومقدمة ابْن الْحَاجِب، وَكتب الشَّيْخ أثير الدّين أبي حَيَّان التذييل والتكميل، والتذكرة. وَكَانَ لَا يفارقها سفرًا وَلَا حضرًا، وَمن كتب الْقرَاءَات: الشاطبية والعقيلة وَغير ذَلِك. وَكَانَ تولى الْقَضَاء الْأَكْبَر بِمصْر ثمَّ عزل نَفسه. واشتهر بِالْفَضْلِ غَايَة الشُّهْرَة. توفي بالمخا سنة ٨٢٨هـ. ينظر: طبقات صلحاء اليمن ٢٦٥.

التسهيل، ومقدمة ابْن الْحَاجِب، وَكتب الشَّيْخ أثير الدّين أبي حَيَّان»[(١)].

ومما يدل على أن كافية ابن الحاجب نالت في اليمنِ ما نالته من الشهرةِ التي نالتها في غيره من البلدان، وأصبحتْ شغلَ علماءِ اليمنِ، واستولتْ على اهتمامِهم، هو إقبالهم على شرحها، وتلخيصها، وإعرابها، وإضفاء الحواشي على شروحها، حتى يغلب على الظنِّ أنّ العالِمَ في اليمنِ كان لا يُجازُ ويُعدُّ من ذوي العِلْمِ ما لم يأخذْ نصَّ الكافيةِ بالتحليلِ والشرح والتوضيح. وقد وقفت على اثنين وأربعين شرحًا على الكافية لعلماء اليمن هذا بيانها:

١- الفضل بن أبي سعد العصيفري (ت ٦١٤ هـ)[(٢)]**. ألف: شرح الكافية لابن الحاجب، لكنه مفقود**[(٣)].

٢- محمد بن حمزة بن أبي النجم(ت ٦٥٦ هـ). ألف: كتاب المسالك

(١) طبقات صلحاء اليمن ٢٦٥.

(٢) الفضل بن أبي السعد بن عزوي بن أحمد العصيفري، من أشهر علماء اليمن في الفرائض، عاصر الإمام عبد الله بن حمزة المتوفى ٦١٤. وهو من أهل عصيفرة بلدة من ناحية عفار باليمن. ألف: الفائض في علم الفرائض يقع في نحو عشرة مجلدات. و عقد الأحاديث في علم المواريث خ ٧٤٠ جامع ١٣٨٧ فرائض أخري ٦٩١ نفس المكتبة ١٣٨٨ فرائض ثالثة خ ٧٢٤ المكتبة السابقة ١٣٨٩ فرائض. و مفتاح الفائض في علم الفرائض مختصر في علم المواريث معتني به خ جامع الغربية ٧ فرائض أخري امبروزيانا ٨٤ رابعة بمكتبة الحبشي ونسخ أخري متعددة. ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٣١٠.

(٣) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبد الله الحبشي ٣٧١، والروض الأغن ١٥٢/٢.

شرح كافية ابن الحاجب، وهو مفقود[1].

٣- أحمد بن محمد الرصاص(ت ٦٥٦ هـ). ألف منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب، منه نسخة خطية في مكتبة محمد محمد الكبسي تاريخ نسخها سنة ١٠٤٥هـ، وأخرى في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ١٤٨[2].

٤- منصور بن فلاح بن محمد اليمني (ت ٦٨٠ هـ). ألف شرح كافية ابن الحاجب، وقد حُقق في رسالة دكتوراة، قدمها محمد الطيب محمد إبراهيم، ونوقشت سنة ١٩٨٨م في كلية اللغة العربية بالأزهر[3]. وكذلك حققه الدكتور نصار بن محمد بن حسين، ونال به شهادة الدكتوراة سنة ١٤٢١هـ من جامعة أم القرى. ويعد شرح الكافية لابن فلاح من الكتب المهمة والسابقة، فلم يسبقه من الكتب المطبوعة إلا شرح ابن الحاجب، ويعد هذا الشرح من الشروح القديمة التي فطن أصحابها إلى قيمة الكافية العلمية.

٥- يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ). ألف الأزهار الصافية شرح مقدمة الكافية، منه نسختان في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء. ميكروفيلم تحت رقم (٩٤، ٩٥)[4]، وذكر بروكلمان نسختين:

---

(١) ينظر: مصادر الفكر العربي ٣٧٣، والروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن و مصنفاتهم بكل فن لعبد الملك أحمد قاسم حميد الدين ٣/٥١.

(٢) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية لعبد السلام الوجيه ١٧٨.

(٣) ينظر: ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية لشريف النجار ٣٩.

(٤) ينظر: فهرس مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء، ميكروفيلم رقم ٩٤، ٩٥.

الأولى في المتحف البريطاني ثان (٩٤٩)، والثانية في ليدن، ثان (١٨٦)[١]. حققه الدكتور عبد الحميد السيد، ونال به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام ١٩٧٩م.

٦- إسماعيل بن إبراهيم النجراني (ت ٧٩٤). ألف الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح مقدمة الكافية. منه نسخة خطية في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ٤٩٤[٢].

٧- علي بن محمد النجري المعروف بابن هطيل(ت ٨١٢ هـ)، ألف معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب، منه نسخة في الجامع الكبير في المكتبة الشرقية بصنعاء برقم (١٧٩٤)[٣]، وقد حققه الدكتور علي قائد عبده سنان، ونال به شهادة الماجستير من جامعة بغداد عام ٢٠٠٢م.

٨- جمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم(ت ٨٧٣ هـ). ألف البرود الضافية والعقود الصافية شرح الكافية، ذكر بروكلمان منه نسخة في الأمبروزيانا برقم (٦٨٩)، وباتنة ١/١٧٥ رقم (١٦١٨)، ونيبكِبور (٢٠/٢٠٧٤)[٤]. وقد حققه الدكتور محمد عبدالستار على أبو زيد، ونال به شهادة الدكتوراة من جامعة الأزهر عام ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/٣١٤.

(٢) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ٢٥٧.

(٣) ينظر: فهرس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٢٣.

(٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي ٥/٣١٤.

٩- أحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠ هـ). ألف الشافية شرح الكافية، لكنه ذهب كراريس قبل أن يجلد[١].

١٠- أحمد بن محمد الرصاص، من علماء القرن التاسع الهجري، ألف منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب، فرغ من تأليفه سنة (٨٢٥ هـ). منه عدة نسخ في الجامع الكبير في المكتبة الغربية بصنعاء أرقامها (١٨٤٨ نحو)، (١٨٤٦ نحو)، و(٥٠) مجاميع، و(١٨٤٧)[٢]. وقد حقق في رسالتين إحداهما للدكتوراه من جامعة الملك عبد العزيز في جدة، من قبل أحمد بن عبد الله السالم عام ١٤٠٧هـ، والأخرى رسالة ماجستير من جامعة صنعاء من قبل فطوم علي حسن الأهدل عام ١٩٩٦م[٣].

١١- صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم (ت ٨٤٩ هـ). ألف النجم الثاقب بشرح كافية ابن الحاجب، منه نسخة في الأمبروزيانا بإيطاليا رقمها (٦٩)[٤]، وقد حقق لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الجزيرة السودانية من قبل محمد جمعة حسن نبعة، وطبع عام٢٠٠٣م.

١٢- أحمد بن محمد بن داود الخالدي من علماء النحو والفقه وأسهم في عدة مجالات علمية توفى قتيلاً بمدينة صعدة سنة ٨٨٠ في

(١) ينظر: البدر الطالع البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ١/١٢٣.

(٢) ينظر: فهارس مكتبة الجامع الكبير ٣/١٥٣٥ . ١٥٣٦.

(٣) ينظر: الدرس النحوي في القرن التاسع الهجري لفطوم علي حسن الأهدل ص ٤٥.

(٤) ينظر: مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٥٩٥.

معركة نسرين. ألف شرحًا على الكافية أسماه: بغية الطالب ومنية الراغب شرح كافية ابن الحاجب خ جامع ١٨٣٠ وأخرى برقم ١٨٢٩ وثالثة غربية ٢١ نحو[١]. وقد حققه الدكتور صادق يسلم العي، ونال به شهادة الدكتوراة من جامعة أم درمان عام ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

١٣- القاسم بن يوسف بن معوضة. من علماء القرن التاسع، ألف إيضاح المعاني السنية من ألفاظ الحاجبية الكافلة لمن أتقن معانيها الزبرجدية، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٨٥٦)[٢]، وأخرى في باتنة رقمها (١٦٢/١) رقم (١٥٢٤)[٣].

١٤- الحسن بن حميد المقرائي (ت ٨٥٠ هـ). ألف شرح كافية ابن الحاجب. قال ابن أبي الرجال: «بسيط مفيد»[٤].

١٥- أحمد الحاتمي، من علماء القرن التاسع الهجري، ألف شرحًا على كافية ابن الحاجب، وهو كتاب كان مشهوراً في جهة حجة حبور[٥].

١٦- عبد الله بن يحيى بن محمد الناظري(ت ٩٢٠ هـ). ألف اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية، منه نسخة في باتنة، رقمها

(١) ينظر: مصادر الفكر ٣٨٥.

(٢) ينظر: فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٤٤٧، ١٤٤٨.

(٣) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٥/٥.

(٤) ينظر: مصادر الفكر ص ١٢٠، وأعلام المؤلفين الزيدية ٣/٨.

(٥) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٢١٤.

(١/١٧٣) رقم (١٦٠٠)، وأخرى في بنكيبور[١].

١٧- محمد عز الدين بن صلاح بن الحسن (ت ٩٧٣هـ). ألف مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب، عرف (بحاشية السيد)، منه نسخ كثيرة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء، وفي المكتبة الغربية بصنعاء[٢].

١٨- الحسن بن داود (ت ١٠٢٤ هـ). ألف شرح الموشح للخبيصي[٣].

١٩- القاسم بن محمد بن علي(ت ١٠٢٩). ألف طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب، منه نسخة في مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء برقم (١٨١) [٤].

٢٠- المنصور بالله القاسم بن محمد(ت ١٠٢٩هـ). ألف تحفة ذوي الألباب في علم الإعراب، وهو شرح على كافية ابن الحاجب، منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (٥٨٢٥)[٥].

٢١- لطف محمد بن الغياث الظفيري (ت ١٠٣٥)، ألف شرح الكافية، لكنه لم يكمله[٦].

---

(١) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٠، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٦٢٨.

(٢) ينظر: فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥١٦ . ١٥٢١.

(٣) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٣٣٥.

(٤) ينظر: السابق ١٤٨٤، ١٤٨٥.

(٥) ينظر: شرح الوافية، قسم الدراسة ص ٤٥.

(٦) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٣، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٩٨.

٢٢- المطهر بن علي الضمدي (١٠٤٨هـ). ألف كتاب المنقح شرح الموشح على كافية ابن الحاجب[١].

٢٣- محمد بن عز الدين بن محمد المفتي (ت ١٠٤٩هـ). ألف حاشية الكافية، منه نسخة كتبت سنة ١٠٦٧هـ بمكتبة آل الهاشمي[٢].

٢٤- محمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داود(ت ١٠٦٢ هـ). ألف تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب، ذكر الحبشي في كتابه: (مصادر الفكر) أنه مفقود[٣].

٢٥- عبد العزيز الضمدي(١٠٧٨هـ). ألف البغية شرح على موشح الخبيصي على كافية ابن الحاجب[٤].

٢٦- الحسين بن على العبالي(ت ١٠٨٠ هـ). ألف شرح على الحاجبية تتمة شرح لطف الله، ذكر الحبشي في كتابه: (مصادر الفكر) مفقود[٥].

٢٧- الحسن بن أحمد الجلال (ت ١٠٨٤ هـ). ألف المواهب الوافية بمراد طالب الكافية، ويسمى العقود الوافية بنظم معاني الكافية شرح فيه كافية ابن الحاجب، منه نسخة في مكتبة الجامع الشرقية

(١) ينظر: السابق ص ١٠٣٢.

(٢) ينظر: السابق ص ٨٦٨.

(٣) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٧.

(٤) ينظر: السابق ص ٥٥٠.

(٥) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٥، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٣٨١.

بصنعاء برقم (١٧٧٤)[١].

٢٨- عبد الرحمن بن حسين النزيلي. من علماء القرن الحادي عشر. ألف شرح الكافية لابن الحاجب، ذكر الحبشي في كتابه: (مصادر الفكر) أنه مفقود[٢].

٢٩- عبد الْعَزِيز بن أَحْمد النُّعْمَان الضمدي، أحد الْعلمَاء الْمَوْجُودين في الْقرن الحادي عشر. ألف حاشية على الكافية شرح الخبيصي على الكافية[٣].

٣٠- أحمد بن الحسن المؤيدي. ألف شرح الحاجبية[٤].

٣١- يحيى بن إبراهيم جحاف (ت ١١٠٣ هـ). ألف شرح الحاجبية، ذكر الحبشي في كتابه: (مصادر الفكر) أنه مفقود[٥].

٣٢- علي بن عبد الرحمن البهكلي (ت ١١١٤هـ). ألف شرح الكافية لابن الحاجب. توجد منه نسخة في جازان بالمملكة العربية السعودية[٦].

٣٣- أحمد العياني (ت ١١٢٦ هـ). ألف الموضح في تبيين معاني الموشح. والموشح من شروح الكافية للخبيصي، وللموضح نسخة

(١) ينظر: فهرس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٣٩.

(٢) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٧.

(٣) ينظر: البدر الطالع ٣٥٧/١.

(٤) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٩٥.

(٥) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٨٧، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ١٠٨٧.

(٦) ينظر: الروض الأغن ١٢٤/٢، وأعلام المؤلفين الزيدية ص ٦٩١

مخطوطة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء[١]. وقد قام بتحقيقه الدكتور يوسف جمعة عاشور، ونال به درجة الدكتوراه من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية بالسودان.

٣٤- الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني(ت١١٨٢هـ)، ألف حاشية على شرح الرضي على الكافية، منه نسخة مخطوطة بمكتبة محمد بن عبد الخالق الأمير بصنعاء[٢].

٣٥- علي بن إسحاق(ت ١٢٢٠هـ). ألف حاشية الموشح للخبيصي على كافية ابن الحاجب[٣].

٣٦- محسن بن عبد الكريم إسحاق(ت ١٢٦٦هـ). ألف عدة المرشح لتحقيق الموشح على شرح الخبيصي، منه نسخة في المكتبة الغربية بصنعاء برقم ٤٧، وأخرى برقم ٧٣ (مجاميع) ق ٨٣ـ ١٧١[٤].

٣٧- عبد الله بن محمد النهمي، من علماء القرن الثالث عشر. ألف موصل الطالب إلى كافية ابن الحاجب. ومنه نسخة في مكتبة الجامع الشرقية بصنعاء برقم (١٧٩٩)[٥].

٣٨- علي العجري (ت ١٣١٩هـ). ألف حاشية الكافية[٦].

---

(١) ينظر: السابق ص ١٧٩.

(٢) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٨٦٨.

(٣) ينظر: السابق ص ٦٥٩.

(٤) ينظر: الروض الأغن ١٦٩/٢، و أعلام المؤلفين الزيدية ص ٨١٨.

(٥) ينظر: فهارس المكتبة الشرقية بصنعاء ١٥٤٥.

(٦) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٢٧.

٣٩- الحسن القاسمي (١٣٤٣ هـ). ألف حاشية على الكافية. توجد منه مخطوطة بمكتبة السيد محمد بن عبد العظيم مصورة، وأخرى بمكتبة حفيد المؤلف محمد بن الحسن[١].

٤٠- حمود بن محمد يحيى شرف الدين (ت ١٣٣٨هـ). ألف شرح كافية ابن الحاجب، ذكر الحبشي في كتابه: (مصادر الفكر) أنه مفقود[٢].

٤١- حمود شرف الدين(ت ١٣٤٤ هـ). ألف تحفة الطالب المنتزعة من كافية ابن الحاجب[٣].

٤٢- قاسم الخالدي. ألف شرح الكافية في النحو[٤].

٤٣- فهذا الجم الغفير من الشروح والحواشي على كافية ابن الحاجب يدل بجلاء على مدى اهتمام نحاة اليمن بها، وتأثرهم بصاحبها.

(١) ينظر: السابق ص ٣٥٧.

(٢) ينظر: مصادر الفكر ص ٣٩٤، والروض الأغن ١/١٨٣.

(٣) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٤٠٦.

(٤) ينظر: أعلام المؤلفين الزيدية ص ٧٨٤.

المبحث الثاني: تأثرهم به في الأصول النحوية

المطلب الأول: السماع

٤٤- مصادر النحو نوعان: مصادر منقولة، ومصادر معقولة، أما المصادر المنقولة فتشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وما نقل من كلام العرب من شعر ونثر؛ إذ الأمر فيه منوط بالنقل دون تدخل للعقل فيه، و أما المعقول فالقياس، واستصحاب الحال ونحوهما، إذ لا يكونان إلا بإعمال العقل[١].

٤٥- والسماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، وعرفه الأنباري بأنه: الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة[٢]. وهو يشمل ثلاثة مصادر رئيسة، وهي القرآن، والحديث، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

٤٦- فأما القرآن الكريم فقد كان ابن الحاجب لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، بل كان يستشهد بالنوعين[٣]، وقد خالف البصريين في تضعيفهم بعض القراءات التي خالفت القياس عندهم، وانتصر لرأي غيرهم الذين احترموا القراءات ولم يضعفوها، وتأثر بعض نحاة اليمن بهذا المنهج، فمن ذلك أن ابن الحاجب[٤] قبل قراءة نافع

(١) ينظر: أصول النحو العربي ٣١.

(٢) ينظر: لمع الأدلة ٢٨. ٢٩، والإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ٩٤.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦١٤.

فـي ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[1] بإسكان الياء[2]. مخالفًا لكثير من البصريين[3] . لالتقاء الساكنين، ثم ذهب في تأويل هذه القراءة إلى أن الألف مد يقوم مقام الحركة، أو لنية الوقف[4]. وقد مضى على منواله ابن هطيل[5] في تأويله هذا فقال: «وأَمَّا نَحْوُ قراءةِ نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾[6]، فلأَنَّ في الألفِ مَدًّا يقُومُ مقامَ الحركةِ، أَوْ لِنيَّةِ الْوَقْفِ».

٤٧- ومن أمثلة قراءات غير السبعة التي استشهد بها ابن الحاجب، وتأثر به بعض نحاة اليمن قوله في ضمير الفصل: «وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره، هذا واضح، فيكون قد أخبر عن الاسم الأول بالجملة الابتدائية . وهي الضمير وما نسب إليه . فيقول: كان زيد هو المنطلق، وعليه ما نقل في غير السبعة: ﴿ولَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون﴾[7] وشبهه»[1]. وقد احتج بهذه القراءة في هذا الموضع

---

(١) الأنعام: ١٦٢.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات ٣٤٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١٦٥/٥، والبحر المحيط ٤٢٩/٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦١٤.

(٥) معونة الطالب ١٢٠.

(٦) سورة الأنعام ١٦٢. بالسكون قراءة نافع، وكذا قالون، وعَنْ ورش الوجهان: الفتح والسكون. ينظر: المحتسب ٣٢٩/٢، والكشف ٢٥٩/١، والنشر ٢٠٠/٢-٢٠١.

(٧) قرأ الجمهور (الظالمين) بالنصب على أنه خبر كان، والضمير ضمير فصل. وقرأ عبد الله بن مسعود، وأبو زيد النحوي: (الظالمون) بالرفع على أن الضمير مبتدأ وما بعده خبره، =

الخالدي[٢] فقال: «قوله: (وبَعْضُ العَرَبِ[٣] يَجْعَلُهُ مُبْتَدأً، مَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ). فلا ينتصب ما بعده في باب «كان»، وباب «علمت»، و«ما» الحجازية، وعليه ما نُقِلَ في غير السبعية﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمون﴾[٤]، و﴿أَنَا أَقَلُّ[٥]﴾[٦]. من ذلك أيضًا أنه . أي ابن الحاجب . احتج في باب نصب المضارع[٧] من أن إذن إذا سبقت بالواو أو الفاء جاز فيها الوجهان، إلا أن الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٨]، و﴿ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٩]، وقد جاء: ﴿و إذًا لا

= والجملة خبر كان. ينظر: فتح القدير ٤ / ٥٦٤، وروح المعاني ١٤ / ١٥٧، والتحرير والتنوير ٢٥ / ٢٩٢.

(١) شرح المقدمة الكافية ٧٠٩.

(٢) بغية الطالب ٤٣٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٢ / ٣٩٢، وشرح المفصل ٣ / ١١٢.

(٤) الزخرف: ٧٦.

(٥) الكهف: ٣٩.

(٦) قرأها بالرفع عيسى بن عمر. فيكون (أنا) مبتدأ و(أقل) خبره والجملة في موضع المفعول الثاني. ينظر: الكشاف ٢ / ٦٧٦، وروح المعاني ٩ / ٤٠٤.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٩.

(٨) سورة الإسراء: ٧٦.

(٩) سورة النساء: ٥٣.

يَلْبَثُوا﴾[1] في غير السبعة. وقد تابعه بالاحتجاج بها في هذا الموضع جمال الدين بن أبي القاسم[2]، والخالدي[3].

٤٨- ومن استشهاد ابن الحاجب[4] بالقراءة الشاذة وموافقة النحاة اليمنيين له في باب جزم المضارع عند معرض حديثه عن لام الأمر التي هي تختص بما ليس للمخاطب الفاعل؛ لأن المخاطب الفاعل خص بصيغة الأمر، وقد جاءت داخلة على المخاطب الفاعل قليلًا ومنه القراءة الشاذة في قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[5]. وممن حذا حذوه من نحاه اليمن في الاستشهاد بهذه القراءة في هذا الموضع جمال الدين بن أبي القاسم[6]، والخالدي[7]. وأما ابن هطيل فقد قال: «وهي تختَصُّ بما ليسَ للمُخَاطبِ الفاعلِ، وأمّا نحو قراءةِ مَنْ قرأَ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلتفْرَحُوا﴾ فشَاذ»[8].

---

(١) وهي قراءة أُبيّ. ينظر: الكشاف ٢/ ٦٤١، وفتح القدير ٣/ ٣٤٧، وروح المعاني ٩/ ١٩٠.

(٢) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية ١٤١٨.

(٣) ينظر: بغية الطالب ٣٠٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٨٩.

(٥) يونس: ٥٨، قرأها كذلك رويس، ووافقه الحسن والمطوعي، وهي قراءة أبي وأنس رضي الله عنهما. ينظر: المحتسب ١/ ٣١٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢٥٢.

(٦) ينظر: البرود الضافية والعقود الصافية ١٤٧١.

(٧) ينظر: بغية الطالب ٧٠٥.

(٨) معونة الطالب ٢٠٨.

٤٩- وربما اختار ابن الحاجب رأيًا يخالف بعض القراءات السبع، ويتابعه في ذلك بعض نحاة اليمن، فمن ذلك قوله في باب الاستثناء: «وقرأ ابن عامر[١]: ﴿إِلاَّ قَلِيْلًا﴾[٢]، بالنصب على الاستثناء، والأكثر البدل؛ لأنه أظهر في قياس عوامل العربية، فلذلك كان الأكثر عليه بخلاف الاستثناء، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو على قياس الأكثر في كلامهم أولى»[٣]. وقد وافقه في هذا ابن هطيل قال: «قوله: (ويجوز النَّصْبُ، ويُختارُ البَدَلُ، فيما بعد (إلاَّ)، في كلامٍ غير مُوجَبٍ، وذُكرَ المستثنى منه، نحو: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، و(إلاّ قليلاً)). وإنَّما كانَ البدَلُ هو المختار، لأنَّهُ أظهرُ في قياسِ عوامِلِ العربيَّةِ، ولذلك كانَ الأكثرُ عليهِ، بخلافِ الاستثناءِ، فلمّا أُمْكَنَا كانَ الأقيسُ أَوْلَى»[٥]. وممن وافقه كذلك جمال الدين بن أبي القاسم[٦]. ومما اختاره ابن الحاجب مما يخالف قراءة الأكثرين في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٧]فاختار وجه الرفع[١] على أنه

(١) ينظر: النشر ٢/٢٥٠.

(٢) سورة النساء: ٦٦.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٥٤٤. ٥٤٥.

(٤) سورة النساء: ٦٦.

(٥) معونة الطالب ٩١.

(٦) ينظر: البرود الضافية ٥٦٣.

(٧) سورة هود: ٨١.

بدل دون الوجه الثاني الذي هو النصب على الاستثناء قائلًا: «ولا يبعد أن يكون أقل القراء على الوجه الأقوى، وأكثرهم على الوجه الذي دونه، بل قد التزم بعض الناس أنه يجوز أن يجمع القراء على قراءة غير الأقوى»[٢]. وممن وافقه على هذا جمال الدين بن أبي القاسم قال: «ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٣] قرأه الأكثرون بالنصب، وهو على لغة غير الأكثر، فإن النصب فى غير الموجب الذى ذكر فيه المستثنى منه قليل مثل قراءة ابن عامر[٤]: ﴿مَّافَعَلُوهُإِلَّاقَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٥]، وهذا قد ذكره ابن الحاجب، أعنى: أن قراءة النصب فى (إلا امرأتك) قراءة الأكثر، وأنها على اللغة القليلة»[٦].

٥٠- وما يمكن أن يلحظه الدارس عند هؤلاء الثلاثة النحاة اليمنيين أنهم تأثروا بطريقة ابن الحاجب في تعامله مع القراءات واحترامه لها، فلم

ﻫ) قرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿إلا امرأتُك﴾ بالرفع، وباقي السبعة بالنصب. ينظر: البحر المحيط٦/١٨٩، والنشر ٢/٢٩٠.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل١/٣٦٧.

(٣) هود: ٨١.

(٤) بالرفع قرأ الجمهور. وقرأ أبي، وابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر: ﴿إلا قليلا﴾ بالنصب. ينظر: البحر المحيط٢/٦٩٦، والسبعة ٢٣٥، والنشر ٢/٢٥٠.

(٥) سورة النساء: ٦٦.

(٦) ينظر: البرود الضافية ٥٦٣.

يكن يضعف القراءة لمجرد الوجه النحوي، نقل الصفاقسي[١] عنه قوله: «إذا اختلف النحويون والقراء كان المصير إلى القُرَّاء أولى؛ لأنهم ناقلون عمن ثبتتْ عصمته من الغلط؛ ولأن القراءة ثبتتْ تواترًا، وما نقله النحويون فآحاد، ثم لو سُلّم أن ذلك ليس بمتواتر فالقراء أعدل وأكثر، فالرجوع إليهم أولى. وأيضًا فلا ينعقد إجماع النحويين بدونهم؛ لأنهم شاركوهم في نقل اللغة، وكثير منهم من النحويين»[٢]. وقد مضى على هذه الطريق نحاة اليمن فما كانوا يخطئون القراءات، بل يحترمونها.

٥١- أما الحديث النبوي فإن ابن الحاجب قد خلا كتابه شرح الكافية من الاستشهاد به، وجاء كتابه شرح الوافية له متضمنًا خمسة أحاديث لا غير، غير أنه في شرح الكافية قد استشهد ببعض الأثر عن الصحابة رضوان الله عليهم[٣]. وقد تأثر بهذا المنهج ابن هطيل فلم يحتج في كتابه معونة الطالب بالحديث النبوي، وأما جمال الدين بن أبي القاسم، والخالدي فقد احتجا به، وقد عرض جمال الدين ما يدل على مدى تأثره بمنهج ابن الحاجب، فقد صرح برأيه

(١) الصَّفَاقُسي (ت ١١١٨ هـ) هو: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرئ من فقهاء المالكية. من أهل صفاقس. رحل إلى تونس ومنها إلى المشرق، فأخذ عن علماء كثيرين. صنف كتبًا، منها: غيث النفع في القراءات السبع. ينظر: الأعلام للزركلي ٥/١٤.

(٢) غيث النفع في القراءات السبع ١٠٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، الدراسة ١٠٣.

فى موضعين من شرح البرود الضافية:

٥٢- – قال فى الأول منهما رادًا على الذين زادوا بدل الإضراب مستدلين ببيت من الشعر، وحديث للرسول – صلى الله عليه وسلم –: «وينبغى أن لا يثبت بما تقدم؛ لاحتمال البيت بدل كل من كل [يقصد البيت الشعري:

٥٣- ما لى لا أَبْكِي عَلى عَلاَّتِي صَبائحِى غَبَائِقى قَيْلاتِي[(١)]

٥٤- فـ(صَبائحِي غَبَائِقي قَيْلاتي) يجوز أن تكون كل واحدة منهن بدل كل من كل من قوله: علاتي] وشذوذ ما حكى أبو زيد، والخبر يجوز أن يكون مروياً بالمعنى، ووقع في لفظه تصحيف، وهذا هو المانع لمحققي النحاة من الاحتجاج بالأخبار النبوية؛ لما كانت الرواية بالمعنى جائزة؛ لأن المقصود الأعظم منها الشرائع والآداب، وأما اللغة فليس القصد بها إلا الألفاظ غالبًا؛ فلهذا لم يجوَّز فيها ما يجوَّز في الأخبار من أنها رويت بالمعنى، فيقدح ذلك في الاحتجاج بها»[(٢)].

٥٥- وقال في الموضع الثاني في جوازم المضارع، رادًا على ابن مالك فى جواز (لا تكفر تدخل النار) بالجزم مستدلًا بأحاديث للرسول – صلى الله عليه وسلم –: «ورد مذهب الكسائي بما تقدم من فساد المعنى، وأما السماع فشاذ، والاستدلال بالحديث في النحو

(١) البيت بلا نسبة فى الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠.

(٢) البرود الضافية ٩٤٩.

ضعيف؛ لأنه قد يروى بالمعنى»[١].

٥٦- فهذا تصريح منه بأن الاحتجاج بالحديث في النحو ضعيف عنده؛ لأنه قد يروى بالمعنى؛ إذ المقصود الأعظم من الأحاديث هو الشرائع والآداب لا اللغة، وهذا يقدح في الاحتجاج بها.

٥٧- ومع هذا فقد ورد في الشرح (٤٧) سبعة وأربعون حديثًا ذكرها مع شواهد أخرى من القرآن والشعر وأقوال العرب، أو ذكرها على أنها حجة لبعض النحويين على رأي ما[٢].

٥٨- وأما الخالدي فقد بدا تأثره بابن الحاجب في الاستشهاد بالحديث النبوي ضئيلًا مقارنة بتأثره بالرضي، فقد أخذ عن هذا الأخير واحدًا وثلاثين حديثًا[٣].

٥٩- وأما الشواهد الشعرية فقد استشهد ابن الحاجب باثنين وسبعين شاهدًا منها، وهي قليلة بالنسبة لما تضمنه الكتاب من أحكام، كان أكثرها في حاجة إلى شواهد تؤيد أو تنقض ما تساق لأجله[٤]. ولعل أبرز من سار على منهج ابن الحاجب هذا ابن هطيل إذ بلغَ عَدَدُ شواهده الشعرية (٦٢) اثنين وستين شاهدًا، منها (٩) تسعة أرْجَاز، وجُملةُ ما أخذ منه (٢٨) ثمانية وعشرون شاهدًا، وأضافَ إليْهَا (٢٤) أربعة وعشرين شاهِدًا.

---

(١) البرود الضافية ١٥٠٠.

(٢) ينظر: البرود الضافية قسم الدراسة ٤٤.

(٣) ينظر: بغية الطالب قسم الدراسة ٦٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية، الدراسة ١٠٤.

٦٠- ويُلحَظُ أنَّ ابنَ هُطيلٍ عند إيرادِهِ للشاهدِ الشعريِّ يذكُرُ البيتَ كاملًا في الغالب، ويأتي به مفردًا مستقلًا، فلا يذكرُ معه شاهدًا قرآنيًّا أو غيره، في أي موضعٍ من المواضع التي استشهد فيها بشواهد شعرية، وقد نَسَبَ منها خمسةً فقط إلى قائليها، وهم: امرؤ القيس، وذو الرُّمَّة، وطفيل الغنويّ، والفرزدق، والكميت[١]. وقد استشهد ابن الحاجب بشعر شعراء الطبقة الأولى، والطبقة الثانية، والثالثة[٢]. وكذلك فعل ابن هطيل في (معونة الطالب) فجاءتِ شواهدُه الشعريَّةُ من شعرِ شعراءِ الطَّبقاتِ الثلاثِ، ما عدا بيتًا واحدًا يُنسَبُ إلى الإمامِ الشَّافِعي (ت ٢٠٤)، أو مهيار الديلمي، وهو قوله[٣]:

٦١- أعِدْ ذِكرَ نُعْمانٍ لنا إنَّ ذكْرَهُ هُوَ المِسْكُ ما كرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ

٦٢- أما جمال الدين بن أبي القاسم، والخالدي فقد تأثرا بصنيع الرضي في الاستشهاد بالشعر، وليس بابن الحاجب حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية عند جمال الدين (١٤١٨) ألف وأربعمائة وثمانية عشر بيتًا، وبلغ عددها عند الخالدي (٧٥١) سبعمائة وواحدًا وخمسين بيتًا. وإذا نظرنا إلى الشعراء الذين استشهدا بشعرهم لنعرف مراكزهم من هذه الطبقات الأربع، فإننا نرى فيهم الكثير من شعراء الطبقة الأولى، ومن بينهم شعراء المعلقات، كما نرى فيهم الكثير من المخضرمين والإسلاميين كذلك. ومن الطبقة الرابعة، وهي طبقة

(١) ينظر: معونة الطالب، قسم الدراسة ٧٣. ٧٤.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية، الدراسة ١٠٤.

(٣) ينظر: معونة الطالب، قسم الدراسة ٧٤.

المولدين أو المحدثين، فذكرا شعرًا لأبي تمام، والبحتري، وأبي نواس، والمعرى، والمتنبي. وقد استشهدا بشعر للإمام على بن أبى طالب، وكذا بشعر للإمام الشافعي[١].

٦٣- وأما الأمثال ومأثور الكلام فقد اهتم ابن الحاجب بالتعويل عليه، فأورد في شرح الكافية عددًا غير قليل منه[٢]، إذا تأملناها سنجد أن النحاة اليمنيين الثلاثة احتجوا بها، فمن ذلك قولهم: (أَرهَفَ شَفرتَهُ حتّى قعدتْ كأنّها حَربَةٌ)[٣]، و(شرٌ أَهَرَّ ذا ناب)[٤].

٦٤- وكان ابن الحاجب يفزع إلى السماع معتدًا به إذا ما اتسق مع ما يراه، وإن لم يستقم مع القياس. وقد تأثر بذلك نحاة اليمن الثلاثة، فمن ذلك ما نقله عنه ابن هطيل في المفعول المطلق: «قوله: "وقد يُحْذَفُ الفِعلُ لِقيامِ قَرِينَةً جَوَازًا، كقولِكَ لِمَن قَدِمَ: (خيرَ مَقْدَمٍ) "[٥]. وذلِكَ لدلالةِ القرينَةِ عَليْهِ. قوله: "ووُجُوبًا سَمَاعًا نحو: (سَقْيًا، ورعْيًا، وخيْبَةً، وجَدعًا، وحَمْدًا، وشُكرًا، وعَجَبًا)". وحاصِلُها أنَّها مصادرُ كَثُرَتْ في استِعمَالِهِمْ، فَخَفَّفُوها بحذْفِ أفْعَالِها، وجعلُوا المصْدَرَ عِوَضًا مِنْهَا»[٦]. وقال الخالدي: «اعلم أن المصادر التي يحذف

(١) ينظر: البرود الضافية، قسم الدراسة ٤٧، وبغية الطالب، قسم الدراسة ١٧٥

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٠٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، ٦٩٥، ومعونة الطالب ٢٢١، والبرود الضافية ١٥٦٤.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية، ٦٦٠، والبرود الضافية ٣١٥، وبغية الطالب ١٢٧.

(٥) شرح المقدمة الكافية ٤٠٣.

(٦) معونة الطالب ٥٢.

ناصبها وجوبًا سماعًا مصادر كثرت في استعمالهم فخففوها بحذف أفعالها، وجعلوا المصدر عوضاً منها للكثرة فهي في المعنى معللة بالكثرة إلاّ أنه لما لم يقدر على ضابط يعرف به ما كثر مما لم يكثر احتيج إلى السماع، فمعرفة ما كثر ولم يعرف بضابط ليس من حظ النحوي، بل من حظ اللغوي»[1].

٦٥- وحاصل هذه المسألة أن الحذف الواجب للفعل ضربان: سماعاً، وقياساً، فأما السماع فهو فيما ذكر من الأمثلة، وفى غيرها، وهو ضربان: إنشائي وغير إنشائي، فالإنشائي مثل: (سقياً ورعياً وخيبةً وجدعاً وعجباً) أي: سقاه الله، ورعاه وخيبه وجدعه وعجبت، وفى هذا قولان: الأول: أنه سماعي وهو الظاهر من قول سيبويه[2]**، والزمخشري**[3]**، وابن الحاجب**[4].

٦٦- والثاني: أنه يقاس بشرط التنكير والإفراد كهذه الأمثلة؛ لأنه قد كثر، وهو مذهب الأخفش[5]**، والمبرد**[6]**. وأما غير الإنشائي فنحو: (حَمداً وشُكراً)، وفيه أقوال:**

(١) بغية الطالب ١٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣١١.

(٣) ينظر: المفصل ٦٢.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢/٣٩٥.

(٥) ينظر: البرود الضافية ٤٢٤.

(٦) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٢١، ٢٢٢.

٦٧- الأول: أنه لا يجب حذف الفعل، وهو قول الرضي[١]؛ إذ لا مانع من (حمدت الله حمداً)، (وشكرته شكراً).

٦٨- والثاني: أنه يجب وهو كلام ابن الحاجب[٢]؛ لأن العرب كثر استعمالها لهذه المعاني، ولم يلفظوا بأفعالها، فدل على أنه يجب الحذف فيها.

٦٩- الثالث: أنه لا يجب الحذف[٣]إلا إذا اجتمعت نحو: (حمداً وشكراً لا كفراً)؛ لأنها قد صارت مثلاً، فأما مع الإفراد فيجوز. وواضح أن ابن هطيل قد نصر قول ابن الحاجب[٤].

٧٠- وابن الحاجب يرفض التأويل البعيد للشواهد، وقد تأثر بذلك نحاة اليمن الثلاثة، فمن ذلك ما نقله عنه الخالدي[٥] في ترخيم غير المنادى: «واعلم أن ترخيم غير المنادى للضرورة . و إنْ خلا من تأنيث وعلمية – جائز على اللغتين عند سيبويه[٦]، أي: على نية المحذوف، وعلى الاستقلال[٧] قال:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/٢٧١.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية (٢/ ٣٩٥).

(٣) ينظر: البرود الضافية ٤٢٤.

(٤) ينظر: معونة الطالب ٥٢.

(٥) ينظر: بغية الطالب ١٧٥

(٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٢٧٠.

(٧) أي: على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف.

٧١- أَلاَ أَضْحتْ حِبَالُكمُ رِمَاماَ وأَضْحَتْ عنك شَاسِعةً أُمَاماَ[١].

٧٢- أي: أمامة.

٧٣- والمبرد[٢] يوجب تقدير الاستقلال، ويتأول البيت، يقول الرواية:

٧٤- وما عهدي كعهدك يا أُماما

٧٥- قال ابن الحاجب: «وهذا من تعسفاته»[٣]. فهو هنا يرد تأويل المبرد لهذا البيت، ويعدُّ هذا التأويل تعسفًا؛ لبعده.

٧٦- وكانوا يعتمدون نقله لبعض اللغات الواردة عن العرب، ومن ذلك نقل الخالدي[٤]، وصلاح بن علي[٥] عنه في نطق الاسم المنقوص قوله: «ومن العرب من يقف على مرفوع هذا و مجروره بإثبات الياء فيقول: « هذا قاضي، ومررت بقاضيْ». ومنهم أيضاً من يقف على مرفوع المُعَرَّف بـ«اللام » ومجروره بغير « ياء» فيقول: «هذا القاضْ، و مررت بالقاضْ»[٦].

٧٧- وكانوا يعتمدون نقله لآراء العلماء، فمن ذلك نقل جمال الدين ابن

---

(١) البيت من الوافر لجرير في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٢ / ٢٧٠، وشرح أبيات سيبويه١٣/٢، والإنصاف ١ / ٣٥٣، وشرح الرضي ١ / ٣٦٥، والنجم الثاقب ١ / ٣٤٤، وخزانة الأدب ٢ / ٣٢٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٥١، ٢٥٢، وشرح الجمل لابن خروف٧٧٣/٢.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: بغية الطالب ٢٤

(٥) ينظر: النجم الثاقب ١١٤/١.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٢٣/١، ١٢٤.

أبي القاسم[١]، والخالدي[٢] عنه أن لسيبويه[٣] في الأسماء الستة إعرابين بقوله: «وروى عنه المصنف[٤]: أن لها إعرابين عنده: لفظيٌّ بالحروف، وتقديري بالحركات.

٧٨- وكانوا يعولون عليه في ذكر بعض مسائل الخلاف، والوفاق بين النحاة، فمن ذلك نقل الخالدي[٥] عنه في الممنوع من الصرف قوله: «و لا خلاف في النصب أنه «جواريَ»، وأنه غير منصرف»[٦]. ومن ذلك نقل الخالدي[٧]، وجمال الدين[٨]، عنه في حذف الخبر وجوبًا قوله: «و قال الكوفيون[٩]: إن «قائماً» حال من معمول المصدر و العامل فيه المصدر الذي هو المبتدأ، و الخبر مقدر بعد الحال وجوباً. أي: «ضربي زيداً قائماً حاصل»[١٠].

---

(١) ينظر: البرود الضافية ٧٤.

(٢) ينظر: بغية الطالب ١٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٢/٣.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١.

(٥) ينظر: أصول النحو العربي ١٢٠.

(٦) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١٤٠/١.

(٧) ينظر: بغية الطالب ١٢٦.

(٨) ينظر: البرود الضافية ٣٨٩.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١٩٦/١، شرح الكافية للرضي ٢٤٨/١، و النجم الثاقب ١/، ٢٧٠ و الهمع ٣٤٠/١.

(١٠) فعلى هذا يكون الحال عندهم من تتمة المبتدأ. ينظر: الإيضاح لابن الحاجب =

٧٩- وربما سلكوا طريقه في تأويل بعض الشواهد حتى تنسجم مع القواعد المقررة، ومن ذلك ما نقله عنه الخالدي[١] في حذف عامل المفعول به: «وأما قولهم[٢]: « انتهِ أَمْراً قاصداً » أي: انتهِ عن هذا وائت أمراً قاصداً. فالحذف فيه جواز؛ لأنه قد سمع (انته وائت أمراً قاصداً) بذكر الفعل، ذكره المصنف»[٣].

المطلب الثاني: القياس

٨٠- القياس على ما صح من نصوص لغوية أمر تحتمه طبيعة التقعيد للظواهر اللغوية؛ إذ ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده؛ لأنه محدود، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال[٤].

٨١- ولما كان القياس تقنينًا وتنظيمًا عقليًا محضًا، وله بالفقه تأثر ظاهر، وابن الحاجب له في هذا العلم اليد الطولى . فقد اتجه به الفقه اتجاهًا قياسيًا لا يستطيع الخروج عليه إلا في الحدود التي يستساغ فيها ذلك . فلا غرو أنا نجده في تناوله للنحو قد نهج نهج

= ١/١٩٦.

(١) ينظر: بغية الطالب ١٥٣.

(٢) تنظر هذه الأقوال في الكتاب ١/٢٨٢، والمقتضب ٣/٢٨٣، وشرح الرضي ١/٣٠٦، والارتشاف٣/١٤٧٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٩.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٠٩.

البصريين في اعتدادهم بالقياس والتعويل عليه[١]، ولكنه كان متوسطًا فيه فما كان يغلو في رد النصوص لمجرد مخالفتها القياس كما كان عليه الحال عند كثير من نحاة البصرة.

٨٢- وقد تأثر الدرس النحوي في اليمن باتجاه ابن الحاجب هذا، و يتضح ذلك في عدة مظاهر هذا بيانها:

٨٣- ١- الاحتكام إلى الأصول المقررة في أقيستهم، كالاعتماد في القياس على الصورة الشائعة على ألسنة العرب، أو ما يسمى بالاطراد في الاستعمال، فهم سلكوا مسلكه في القياس على الكثير المطرد، فمن ذلك ما أخذه ابن هطيل عنه في حذف الفعل وجوبًا مع المصدر قوله: «قوله: "وقياسًا في مَواضِعَ". وذلك لأنَّهُ قَد عُلم فيها ضَابِطٌ كليٌّ بالاستقرَاءِ، وعُلِمَ أنَّهُم يَحذِفُونَ مَعَهُ الفِعلَ لُزُومًا»[٢]. فأفعال المصادر التي منها: ما وقَعَ مُثْبَتًا بعدَ نَفيٍ، أو معنَى نَفيٍ داخلٍ على اسمٍ لا يكونُ خبرًا عنه، أو وقَعَ مكرَّرًا، نحو: (ما أنْتَ إلاَّ سيرًا)، و(ما أنت إلاّ سَيْرَ البريدِ)، و(إنّما أنْتَ سيرًا)، و (زيدٌ سيرًا سيرًا) تحذف وجوبًا؛ لأنه قد جاءت صور كثيرة منه على هذا المنوال، فقسنا عليه، فهذا قياس على الكثير، نص عليه ابن الحاجب[٣]، وأخذه عنه ابن هطيل كما رأينا، وجمال الدين بن أبي

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ٨٣.

(٢) معونة الطالب ٥٢.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٩٦.

القاسم[١]، والخالدي[٢].

٨٤- ومن ذلك ما نقله عنه الخالدي في الممنوع من الصرف: «قال ابن الحاجب: «و يمكن أن يقال: قياس أفعل التفضيل . إذا جرى نكرة غير مضاف . فحقه أن يكون مفرداً مقترناً بـ (مِنْ) مُذكّراً، و(أُخر) نكرة غير مضاف، فكان قياسه أن يقال: (بنساءٍ أُخَر مِنْ كذا) فعدل عن صيغة (أفعل) إلى صيغة (فُعَل)»[٣]. ومن ذلك ما نقله عنه ابن هطيل في حركة ياء المتكلم: «قال الشَّيخ[٤]: «والصَّحيحُ أَنَّهُ الفَتْحُ، لأَنَّها كلمةٌ على حرفٍ واحدٍ، فَوَجَبَ أَنْ يُبْنَى عَلَى حركَةٍ، قِياسًا على الأَكْثَرِ في كَلاَمِهِمْ، كَقَوْلك: (ضَرَبْتُ) و(ضَرَبْتَ) وأَشباهِ ذلك، ثُمَّ سَكَّنُوها بعدَ ذلكَ على سبيلِ التَّخْفِيفِ»[٥].

٨٥- ٢. لجأ ابن الحاجب إلى طرد القياس خوف خرم قاعدة معلومة من كلام العرب في مواضع كثيرة[٦]. وتأثر بهذا المنحى هؤلاء النحاة، فمن ذلك تخريجهم لمنع صرف نحو عمر الذي ليس له قياس يستدل به على عدله، «ولو لم تمنع العرب صرفه لم يحكم فيه بعدل، ولكنهم منعوه الصرف . قد علم أنه لا يمنع إلا لعلتين، ولم

(١) ينظر: البرود الضافية ٤٢٦.

(٢) ينظر: بغية الطالب ١٨٥.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢٧١، وبغية الطالب ٤٨.

(٤) يقصد به ابن الحاجب، ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٠٩. ٦١٠.

(٥) معونة الطالب ١٠٩.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ٨٧.

تكن فيه علة ظاهرة إلا العلمية، فحكموا بتقدير العدل فيه لإمكانه؛ لأنه لو لم يقدر للزم منه خرم قاعدة معلومة من كلامهم»، هذه هي حروف ابن الحاجب وقد أخذها بنصها ابن هطيل[١]، وأخذها بمعناها جمال الدين بن أبي القاسم فقال: «وإنما كان هذا العدل تقديرياً، لأنهم لم يجدوا أصلاً قد تضمن معناه، ولا دلَّهم دليل، إلا أنهم وجدوا هذه الأسماء غير مصروفة، وليس فيها إلا العلمية فكانوا بين محذورين، إما الصرف وهو خلاف كلام العرب، وإما المنع لعلة واحدة، وهى العلمية، وفيه هدم الأساس، والخروج عن القياس ويلزم أن يمنعوا كل علم، فألجئوا حينئذٍ إلى أن جعلوا أصل (عمر): (عامراً)»[٢].

٨٦- ٣ ومضوا على طريقته في رد الآراء المخالفة للسماع والقياس، فمن ذلك ما قاله ابن هطيل: «وقد زَعَمَ الأخْفَشُ[٣] أَنّه يجوزُ: (قائمٌ الزيدانِ)، من غير اعتمادٍ، وليس بمستقيمٍ، لمخالفَةِ القياسَ والاستعمالَ، أمّا القياسُ فلأنَّ وقوعَ اسمِ الفاعل بمعنى الفِعْلِ على خلافِ القياسِ، إذِ الأصْلُ أنْ يُسْتَعْمَلَ كلُّ واحِدٍ منهما في معناه، وأمّا الاستعمالُ فلأنَّ ذلك لم يُستَعْمَلْ في كلامٍ فَصِيحٍ»[٤]. وهذا

(١) ينظر: معونة الطالب ١٧.

(٢) البرود الضافية ١٣٤.

(٣) ينظر: أسرار العربية ٧٠، وشرح اللمع للضرير ٢٩، واللباب ١/ ١٣٥.

(٤) معونة الطالب ١٨٣.

النص أخذه بحروفه من ابن الحاجب دون الإشارة إليه[١]. ومن ذلك ما قاله الخالدي[٢]: «قال ابن الحاجب[٣]: «فإن تمسك المجيز بقوله[٤]:

٨٧- فإيَّاك إيَّاكَ المراءَ فإنَّهُ إلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وللشَّرِّ جَالبُ

٨٨- فليس فيه حجة لأمور: منها أنه على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء، ومثله مردود، ولا تثبت به الأصول». و قد أخذ هذا النقل أيضا ابن هطيل دون الإشارة إلى ابن الحاجب[٥].

٨٩- ٤- وكان من منهج ابن الحاجب أنه إذا ورد شيء يخالف الكثير، نص على عدم القياس، وصحح ما جاء منه، وتأوله، وقد تأثر بذلك نحاة اليمن الثلاثة، فمن ذلك قول ابن هطيل: «قوله: "ونَحْوُ: (مَسجدِ الجامعِ)، و(جانبِ الغَربِيِّ)، و(صلاةِ الأُولى)، و(بَقْلَةِ الحمقاءِ)، مُتَأَوَّلٌ"[٦]. وَوَجْهُ ورُودِهِ: أَنَّه في الظَّاهِرِ مِنْ إضَافَةِ المَوْصُوفِ إلى صِفَتِهِ. والجوابُ: أَنَّه قَدْ تَقَدَّمَ ما يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، فوجَبَ تَأويلُ هذهِ المواضعِ بِما يَستقيمُ بِهِ جريها على قِيَاسِ لُغَتِهِمْ،

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٣٢.

(٢) بغية الطالب ٢٦٠.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٤٨٢.

(٤) البيت للفضل بن عبدالرحمن في الكتاب ١/ ٢٧٩، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، ومعجم الشعراء ٣١٠، وشرح المفصل ٢/ ٢٥.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٧٥.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٦٠٣.

فلذلِكَ قالُوا: التَّقْديرُ: مسجدُ الوقتِ الجامعِ، وجانبُ المكانِ الغَرْبِيِّ، وصلاةُ السَّاعةِ الأُوْلَى، وبقلةُ الحَبَّةِ الحمقاءِ، فَحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمَتِ الصِّفةُ مقامَهُ، وكما يَصِحُّ وَصْفُ المسجدِ بالجامعِ، يَصِحُّ وَصْفُ الوقت به، وكذلكَ البواقي»[(١)]. وهذا التأويل الذي ساقه هنا ابن هطيل أخذه بحروفه من ابن الحاجب في شرحه على الكافية[(٢)]. ومن ذلك أيضًا تجويزه أن يجرى الفعلان: فَقدَ، وعَدِمَ مجرى أفعال القلوب في أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد[(٣)]: «قال الشيخ: "وقد جاء (فَقِدْتُنِي) و(عَدِمْتُنِي) مُجراةً مُجرَى (علمتُني)، كقوله:

٩٠- لقد كانَ لي عَنْ ضَرَّتَينِ عَدِمْتُنِي وعَمَّا أُلاقي مِنْهُمَا مُتزَحْزَحُ"[(٤)]

٩١- وَهُوَ على خِلاَفِ القِياسِ المقرّرِ، وإنْ كانَ جارِيًا على القياسِ الأصْلي». وهو يقصد بالشيخ هنا ابن الحاجب[(٥)]. وقد حذا حذوه أيضًا في نقل هذه المسألة عن ابن الحاجب: جمال الدين بن أبي القاسم[(٦)]، والخالدي[(٧)].

(١) معونة الطالب ١٠٧.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٠٣.

(٣) معونة الطالب ٢٩١.

(٤) البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٠، وشرح المفصل ٣/ ٣٣٤.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٠٤.

(٦) ينظر: البرود الضافية ١٥٥٧.

(٧) ينظر: بغية الطالب ٣٩٥.

المطلب الثالث: التعليل

٩٢- رافق التعليل نشأة النحو، ولكنه بدأ عفويًا فطريًا؛ وذلك محاولة للنحاة لبناء تفسير كلي للنحو العربي[١]. والناظر في كتب ابن الحاجب النحوية يجدها ترتكز على التعليل، ويمتاز منهجه في التعليل بجملة من الخصائص تأثر بها الدرس النحوي في اليمن، ويمكن إجمال تلك الخصائص فيما يأتي:

٩٣- ١- العناية الكبيرة بالتعليل، والإكثار منه، فلا يكاد يترك حكمًا، أو مسألة، أو ظاهرة نحوية دون أن يعلل لها. فمن ذلك نقل الخالدي تعليله إعراب الأسماء الستة من كتابه الإيضاح دون أن يصرح بذكر اسمه بقوله: «إنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لتكثُّرِها بكونها أموراً نسبيِّة، و كون فيها حروف تصلح أن تكون إعراباً»[٢]. ومن ذلك نقل الخالدي أيضًا[٣] تعليله تصدر أسماء الاستفهام و الشرط بقوله: «و إنما كان للشرط و الاستفهام و العرض و التمني و نحوها . مما يغيّر معنى الكلام . مرتبةُ التصدر؛ لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصَدَّرْ بالمغيِّر على أصله، فإذا جاء المُغَيِّر بعده لم يدر السامع إذا سمع المغيِّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مُغَيِّر

(١) ينظر: دراسة ظاهرة التعليل في النحو ص ٦، وص ١٦.

(٢) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ١/١١٧، وبغية الطالب للخالدي ١٦.

(٣) ينظر: بغية الطالب ١٠٨

لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه»[١]. ومن ذلك تعليل ابن هطيل صرف سلاسلا بقوله: «فلأنّه لمّا انضمّتْ إلى الاسم أسماءٌ مُنْصَرِفَةٌ، حَسُنَ أنْ يُرَدَّ بها إلى أصلِهِ، مراعاةً للتناسُبِ»[٢]. وهي علة ابن الحاجب في شرحه[٣].

٩٤- ٢- اهتمام ابن الحاجب بذكر علل النحويين عند اختلافهم، فمن ذلك تعليل صرف الممنوع من الصرف عند الإضافة، أو دخول أل «لأنّه دخَلَ عليهِ ما هو مِنْ خواصِّ الأسماءِ، فَقَابَلَ شَبَهَ الفِعْلِ، فَرجَعَ إلى أصلِه، وإما لأنَّ الجرَّ لمْ يَمْتنِعْ فيهِ إلاَّ تبَعًا لذِهابِ التنوينِ للِعلَّتينِ، فلمّا كانَ زوالُ التنوينِ هذا لأجلِ اللاّمِ أو الإضافةِ، لا للعلَّتينِ، زالَ مُوجِبُ مَنْعِ الجَرِّ فَدَخَلَ، وهذا قولُ أكثرِهِم[٤]. وقد نقل هذين التعليلين بنص حروفهما هذه عن ابن الحاجب ابن هطيل[٥].

٩٥- ومن ذلك ما ذكره ابن الحاجب[٦] في مثل أحمر إذا كان علمًا ثم

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٢.

(٢) معونة الطالب ١٤.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٢٦١.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٢٢. وينظر: الكتاب ١/ ٢٣، والأصول ٢/ ٧٩، وما ينصرف وما لاينصرف٦. وشرح ابن يعيش ١/ ٥٨، وشرح عمدة الحافظ ٤٨٢.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٣٠.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣١٧.

نكر، هل يكون ممنوعًا من الصرف، أو مصروفًا، فالأخفش[1] يصرفه معللًا ذلك بأن العَلمِيَّةَ تَزولُ بالتَّنكيرِ، والوزنُ وحدَهُ لا يكفي في مَنْعِ الصَّرْفِ. وسيبويه[2] يمنعه من الصرف بعلة أن المُعْتَبَرَ في مَنْعِ الصَّرْفِ الوصفُ في الأصلِ. وقد أخذ عنه هذا بن هطيل[3]، وجمال الدين بن أبي القاسم[4]، والخالدي[5].

٩٦- ٣- الرد على بعض التعليلات بتعليلات أخرى، فمن ذلك رد ابن الحاجب علة منع صرف (حَضَاجِر)[6] – علمًا للضَّبع– بقوله: «ولا يجوزُ أنْ يُقالَ: لأنّهُ صيغةُ مُنتهَى الجُمُوعِ؛ لأنّ ذلكَ شرطُ الجَمْعِ المَانعِ، فلا يُؤخَذُ الشرطُ على انفرادِهِ سببًا» ثم علل بالوجه الذي يراه صحيحا بقوله: «(حَضَاجِرَ) في الأصلِ جَمْعٌ لـ (حِضَجْرٍ)، فسُمِّيتْ بهِ الضَّبْعُ، وبَقِيَ على ما كانَ عليهِ مِنْ مَنْعِ الصّرْفِ؛ لأنَّ الأسماءَ المنقُولةَ عنِ الجَمْعِ، كالأسماءِ المنقولةِ عن الصّفَةِ»[7]. وقد

(١) ينظر: الأصول في النحو ٢/٩٧. ٩٨، وشرح المقدمة الكافية ٣١٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢.

(٣) ينظر: معونة الطالب ٢٨.

(٤) ينظر: البرود الضافية ٢٠٩.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٨٣.

(٦) حَضاجِرُ: اسْمٌ لِلذَّكَرِ والأُنثى مِنَ الضِّباعِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِسِعَةِ بَطْنِهَا وَعِظَمِه. لسان العرب (حضجر).

(٧) شرح المقدمة الكافية ٢٩٤.

أخذ عنه هذا كله ابن هطيل[١]، وجمال الدين بن أبي القاسم[٢]، والخالدي[٣].

٩٧- ومن ذلك خلاف سيبويه[٤]، والأخفش[٥] في صرف ما نُكِّر بعد العلمية، مما كان وصفاً في الأصل، وفيه مع الوصفية وزن الفعل، فإنه ممتنع قبل العلمية وفاقاً للصفة، و وزن الفعل، ومع العلمية تزول الوصفية. و يمتنع للعلمية و وزن الفعل، وذلك مثل أحمر علما، فإذا نكر فسيبويه يمنعه من الصرف، والأخفش يصرفه. فسيبويه يمنعه من الصرف لأن أصله كان وصفا فاجتمع فيه بعد التنكير الوصفية، ووزن الفعل، ويرى ابن الحاجب[٦] أنه لا يَلزمُ سيبويه بابُ (حاتمٍ) وهو أن يقال: لو صَحَّ اعتبارُ الصّفةِ الأصلِيّةِ بَعْدَ زوالِها بالتَّسميةِ لوجَبَ امتِناعُ (حاتِمٍ) مِنَ الصَّرْفِ للعَلَميَّةِ والوصْفِيَّةِ. وأجاب عن هذه العلة بأنّه مَنَعَ مِنْ ذلك مانِعٌ خاصٌّ، هو مُنافاةُ الوصفيّةِ للعلمِيّةِ؛ لأنَّ (العلميّةَ): وَضْعُ الشَّيءِ لمَدلولٍ بعينِهِ لا يتَجاوزُهُ، و (الوصفيّةَ): وَضْعُ الشيءِ لمَنْ قامَ بهِ ذلكَ المعنى مُطْلَقًا،

(١) ينظر: معونة الطالب ٢٢.

(٢) ينظر: البرود الضافية ١٦٤.

(٣) ينظر: بغية الطالب ٦٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٣/ ٣١٢، والتبصرة ٢/ ٥٤٤، وشرح اللمع للواسطي ٢٠٣، والبيان ٥١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣١٧.

فامْتَنعَ لامتناعِ اعتِبارِ المُتضادَّينِ في حُكمٍ واحِدٍ، وهو مَنْعُ الصَّرْفِ. وقد مضى على طريقته هذه في رد العلل النحوية بعللٍ أخرى ابن هطيل[1]، وجمال الدين بن أبي القاسم[2]، والخالدي[3]، والصفحات التي أشرت إليها في كتبهم في الهامش مثال للرد على علة الأخفش بعلة سيبويه التي ذكرتها آنفًا. فقد نقلوا ذلك عن ابن الحاجب.

٩٨- ٤- التعليل للموضع الواحد بأكثر من علة، فمن ذلك ما نقله عنه ابن هطيل في اختيارِ الفتحِ في العَلَمِ الموصُوفِ بـ (ابن) مُضافًا إلى عَلَمٍ، قال: «وذلك لطولِهِ بغيرِهِ مع الكثرةِ، وكونِ الفتحِ أخَفَّ من الضَّمِّ»[4]. فعَلَّلَ اختيارَ الفتح في العَلَمِ الموصوفِ بـ(ابن) مُضافًا إلى عَلَمٍ، بعلَّة طول العَلَم بغيرِهِ مع كثرة الاستعمالِ، وكونِ الفتحِ أخَفَّ مِنَ الضَّمِّ. وقد ذكر هاتين العلتين في هذا الموضع ابن الحاجب في شرحه[5]. واختار هاتين العلتين جمال الدين بن أبي القاسم قائلا: «أبدلت الضمة فتحة فى الاسم تخفيفاً لما كثر فى الكلام مع كون بعدها فتحة نون (ابن) فحصل بفتح الاسم تخفيفٌ من حيث إن الفتحة أخف، ومن حيث الإتباع وهذا قول المصنف وهو

(١) ينظر: معونة الطالب ٢٩.

(٢) ينظر: البرود الضافية ٢١٤.

(٣) ينظر: بغية الطالب ٨٤.

(٤) معونة الطالب ٦٣.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٢٣.

أقربهما»[١].

٩٩- ٥- الاحتجاج بالعلة عند اختيار ما يرونه صحيحًا من الأقوال، أو عندما يردون ما يرونه ضعيفًا منها، فمن ذلك تعليل ابن هطيل صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية بقوله: «ذلك لأَنّها تُجِيزُ رَدَّ الأشياءِ إلى أُصولِها، وأَصلُ الأسماءِ الصَّرفُ»[٢]**. وهي علة ابن الحاجب**[٣]**. ومن هذا القبيل أيضًا اختيار ابن هطيل رأي البصريين**[٤] **تعيُّن إقامة المفعول به مقام الفاعل عند حذفه إذا وُجِدَ المَفعولُ بهِ تقولُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ يومَ الجمعةِ أَمامَ الأَميرِ ضَرْبًا شَديدًا في دارِهِ). وعلل ذلك بقوله: «لأنَّ المَفعُولَ بهِ أَقربُ إلى الفعلِ مِمَّا سِوَاهُ، فإنّ الفعلَ يَستدعِي المفعولَ به كما يَستدعِي الفاعلَ»**[٥]**. وهذه العلة بحروفها أخذها عن ابن الحاجب**[٦].

(١) البرود الضافية ٨٣. وينظر: بغية الطالب للخالدي٢١٣، فقد علل كذلك هنا بعلة ابن الحاجب.

(٢) البرود الضافية ٥٣٤.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٢٦٠.

(٤) وأمّا مذهب الكوفيين، وتبعهم بعض المتأخرين، فجوازُ إقامةِ غيرِ المفعُولِ به مع وُجودِهِ، وأجاز الأخفشُ نيابةَ الظرفِ والمصدرِ مع وجودِ المفعولِ بهِ، بشرطِ تقدّمِهما عليهِ، ووصفِهما. ينظر: المقدمة الجزولية ١٤٢، والمفصل ٣٣٢، والارتشاف ٣/ ١٣٣٨، و النجم الثاقب ١/ ٢٢٣، و همع الهوامع ١/ ٥٢١. .

(٥) معونة الطالب٤١.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٥١.

١٠٠- ٦- وربما تفرد ابن الحاجب ببعض العلل التي خالف فيها كبار النحويين فتأثر به بعض نحاة اليمن، فأخذوا بتعليله، ومن ذلك تعليله منع صرف الجمع؛ لأنّهُ صِيغةُ مُنتهَى الجموعِ، فكأنَّهُ جَمْعان. فهذا مذهب ابن الحاجب[١]، وتبعه ابن هطيل[٢]، والخالدي[٣]. بينما مذهب سيبويه[٤] ومن تابعه . وهم الجمهور- إنّما كان هذا الجمعُ مانعًا من الصّرف، لأنه ليس في الآحاد على مثالهِ[٥].

المبحث الثالث: تأثرهم به في اختياراته النحوية

١٠١- لابن الحاجب اختيارات كثيرة في النحو، منها ما تفرد بها، ومنها ما وافق فيها البصريين، ومنها ما وافق فيها الكوفيين. وقد تأثر نحاة اليمن الثلاثة بكثير من هذه الاختيارات.

المطلب الأول: تأثرهم به في الآراء النحوية التي تفرد بها:

١٠٢- لابن الحاجب كثير من الآراء الاجتهادية التي تفرد بها، فقد خالف النحويين المتقدمين بصريين، وكوفيين، وبغداديين في بعض الحدود، والأقوال التي اشتهرت بين معاصريه عنه، وكان له . رحمه الله . في كل منها وجهةٌ علَّلَ لها، ودلَّلَ عليها[٦]، ولهذا قال ابن

(١) ينظر: شرحه على الكافية ٢٩١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٣.

(٢) ينظر: معونة الطالب ١٢

(٣) ينظر: بغية الطالب ٧٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦.

(٥) ينظر: المقتضب٣/٣٢٦، والمفصّل ٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش١/١٣.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية قسم الدراسة ١٢٧.

خلكان فيه: «وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً»[(١)]. وقد تأثر الدرس النحوي في اليمن بهذه الاختيارات التي تفرد بها ابن الحاجب، فمنها:

١٠٣- المسألة الأولى: حد جمهور النحاة المعرب بأنه: ما اختلف آخره باختلاف العوامل[(٢)]. ولم يرتض ابن الحاجب هذا القول، بل حده بقوله: «فالمعرب: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل»[(٣)]. وجعل حد جمهور النحاة حكمًا من أحكام المعرب لازمًا. وانتصر الخالدي لابن الحاجب قائلًا: «وكلام المصنف أولى؛ لأنه لا يعرف بحدهم المعرب تقديراً؛ لأنه ليس في آخره اختلافٌ ظاهر»[(٤)]. وقد ارتضى ابن هطيل[(٥)] حد ابن الحاجب، فلم يعترض عليه، بل شرحه مقررًا له. وأما جمال الدين بن أبي القاسم فبعد أن ساق ستة اعتراضات على حد ابن الحاجب، وجوابه عنها قال: «والأولى أن يحرر الحد فيقول: (الاسم المركب المنتفية عنه الأسباب الستة حقيقة أو

(١) وفيات الأعيان ٣/٢٥٠.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي ١١، واللمع لابن جني ٩، والمفصل ٣٣.

(٣) الكافية ١١.

(٤) بغية الطالب ١٦.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٥.

حكماً)» [(١)]. فاستفاد على كل حال من حد ابن الحاجب، وتأثر به.

١٠٤- المسألة الثانية: حد ابن الحاجب العامل بقوله: «هو الذي به يتقوَّم المعنى المقتضي للإعراب»[(٢)]. وما ذهب إليه ابن الحاجب في تعريفه للعامل قول لم يذكره أحد من متقدمي النحاة[(٣)]. وقد قرر ابن هطيل في كتابه معونة الطالب[(٤)]، وجمال الدين بن أبي القاسم في كتابه البرود الضافية [(٥)]، والخالدي في كتابه بغية الطالب[(٦)] هذا الحد، ولم يعترضوا عليه.

١٠٥- المسألة الثالثة: ذهب ابن الحاجب إلى أن المنادى المفرد المعرفة مبني على ما يرفع به. ومذهب جمهور النحاة المتقدمين أنه مبني على الضم. قال في شرح الكافية: «ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة. هذا أولى من قولهم: ويبنى على الضم؛ لأن نحو: يا زيدان، ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم»[(٧)]. وقد تبع ابن الحاجب فيما ذهب إليه ابن مالك[(٨)]، وجمهور المتأخرين[(١)]. وتأثر

(١) البرود الضافية ٤٧.

(٢) الكافية لابن الحاجب ١١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٢٩.

(٤) ينظر: معونة الطالب ٦.

(٥) ينظر: البرود الضافية ٥٧.

(٦) ينظر: بغية الطالب ٢٠.

(٧) شرح المقدمة الكافية ٤١٢. ٤١٣

(٨) ينظر: التسهيل ١٧٩.

بذلك نحاة اليمن الثلاثة، قال جمال الدين بن أبي القاسم شارحًا تلك العبارة: «وإنما قال المصنف: (على ما يرفع)، ولم يقل: (يضم به)؛ ليدخل في الرفع الحركة والحرف كما ذكرنا بخلاف الضمة فليست إلا للحركة»[٢]. وكذلك فعل ابن هطيل[٣]، والخالدي[٤] فقد شرحا تلك العبارة، مقررين لها، غير معترضين عليها.

١٠٦- المسألة الرابعة: ذهب ابن الحاجب[٥] في باب المفعول معه إلى أن النصب على المعية متعين في مثل: جئت وزيدًا. ومذهب جمهور النحاة على ما حكاه الرضي أن النصب في ذلك مختار لا متعين قال: «جمهور النحاة على أن النصب مختار ههنا، لا أنه واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه، قبيح لا ممتنع»[٦]. وقد اختار نحاة اليمن الثلاثة رأي ابن الحاجب[٧]. قال ابن هطيل: «وإنّما تعيَّنَ لِتَعذُّرِ العَطْفِ، وقدْ جازَ مثلُ ذلك مع معنى

ﻫ) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٣١.

(٢) البرود الضافية ٤٥٥.

(٣) ينظر: معونة الطالب ٥٦.

(٤) ينظر: بغية الطالب ٢٠٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٩٨. ٤٩٩.

(٦) شرح الرضي للكافية ٥٢١/١.

(٧) ينظر: البرود الضافية ٦١٠. ٦١١، وبغية الطالب ٢٩٨.

الفِعْلِ، فَهو في صريحِ الفعلِ أوْلَى»[1]. وقال ابن أبي القاسم: «لأن العطف على المرفوع المتصل لا يجوز حتى يؤكد، أو يطول الكلام»[2]. واستدل له الخالدي[3] بقول الشاعر[4]:

١٠٧- وكُنْتُ وإيَّاهَا كحَرَّانَ لم يُفِقْ. . . مِنَ المَاءِ إذْ لاقَاهُ حَتَّى تَقَدَّدَا

١٠٨- المسألة الخامسة: ذهب جمهور النحاة إلى أن الحال لا تكون إلا مشتقة[5]، فإن جاءت جامدة أولوها بالمشتق. ورأى ابن الحاجب وقوع الحال مشتقة وغير مشتقة. قال: «وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً لقيامه بمعنى الحالية، فلا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق، ولا إلى تكلفه؛ لاستقلال ما يدل على الهيئة مثل: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا. فبسرًا ورطبًا حالان؛ لاستقلالهما بدلالة الهيئة وليسا مشتقين»[6]. وقد انتصر الخالدي لرأي ابن الحاجب فقال معلقًا على قول ابن الحاجب السابق: «هذا ردٌّ على من اشترط اشتقاق الحال، ورده إن كان جامدًا بالتأويل إلى المشتق، وهم الجمهور، فتأولوا: بُسْراً، ورطباً بـ (مبسراً، ومُرْطِباً)، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ

(١) معونة الطالب ٧٩.

(٢) البرود الضافية ٦١١.

(٣) ينظر: بغية الطالب ٢٩٨.

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/ ٢٩٨.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٥، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٠، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢.

(٦) شرح المقدمة الكافية ٥٠٩.

ءَايَةً﴾ [١] أي: دالةً»[٢]. ثم أخذ قول ابن الحاجب: «لا حاجة إلى هذا التكلف؛ لأن كل ما قام بفائدة الحال وهي تبين هيئة الفاعل أو المفعول فقد حصل فيه المطلوب، فلا يتكلف تأويله بالمشتق»[٣]. وكذلك فعل ابن هطيل فقد قال: «فلا حاجةَ إلى اشتراطِ الاشتقاقِ، كما ذهبَ إليهِ بعضُهم»[٤]، وسار على دربه جمال الدين بن القاسم، لكنه قال: «ويقرب عندي أن يكون الخلاف لفظياً؛ لأنه لا يدل على هيئة حتى يتقدر بالمشتق»[٥].

١٠٩- المسألة السادسة: ذهب ابن الحاجب[٦] إلى أن المنصوب بـ (لا) التي لنفي الجنس إذا كان مفردًا بُنِيَ على ما ينصب به، وجعل هذا القول أولى من قول جمهور النحويين أنه مبني على الفتح[٧]. وقد تأثر بهذا كثير من المتأخرين منهم نحاة اليمن الثلاثة، قال جمال الدين بن أبي القاسم: « قوله: على ما ينصب به ليدخل فيه

(١) سورة هود: ٦٤.

(٢) بغية الطالب ٣١٧.

(٣) شرح المقدمة الكافية ٥٠٩.

(٤) معونة الطالب ٨٢.

(٥) البرود الضافية ٦٤٢.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٧٠.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج ٤٦١/١، والإيضاح العضدي ٢٣٩، واللمع لابن جني ١٢٧، والمفصل ١٠٤.

الحركة والحرف أيّ حركة كانت، وأي حرف كان»[1]. وانتصر له الخالدي أيضًا بقوله: «ولم يقل على الفتح ليدخل فيه المثنى والمجموع جمع السلامة»[2]. وقرر قوله ابن هطيل قائلًا: «قولُه: (فإنْ كانَ مُفردًا، فهو مبنيٌّ على مَا كان يُنصبُ بهِ). وذلك لِتَضمُّنهِ معنَى الحرفِ، لأنّ معناهُ لا مِنْ رجُلٍ، وبُنِيَ على حركةٍ تَنْبِيهًا على أنّ أصلَهُ الإعرابُ، وخُصَّ بالفتحةِ طلبًا للتَّخفيفِ»[3].

١١٠- المسألة السابعة: مذهب ابن الحاجب أن الإضافة تأتي بمعنى اللام، وبمعنى من، وبمعنى في قليلًا. ولم يذكر أحد من متقدمي النحاة مجيء الإضافة بمعنى (في) لا قليلًا، ولا كثيرًا، فهو مما اختص به. قال ابن السراج: «الإضافة على ضربين: إضافة محضة، وإضافة غيرُ محضة. والإضافة المحضة تنقسم إلى قسمين: إضافة اسم إلى اسم غيرِه بمعنى اللام، وإضافةِ اسم إلى اسم هو بعضُه بمعنى (من)»[4]. ومشى على طريقته من جاء بعده إلى أن جاء ابن الحاجب[5]. وتأثر به من نحاة اليمن الثلاثة ابن هطيل، فقد قرر

(١) البرود الضافية ٧٦٠.

(٢) بغية الطالب ٣٥٥.

(٣) معونة الطالب ٩٧.

(٤) الأصول في النحو ٢/٥.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٤٩.

قول ابن الحاجب في مجيء الإضافة بمعنى (في)، ولم يعترضه[١].

وأما جمال الدين، والخالدي[٢] فقد اعترضا على تقدير الإضافة بفي. قال جمال الدين: «وهو قليل، وكثير من النحاة لا يثبتونه، والصحيح أن الإضافة كلها بمعنى (اللام)، فيكون المعنى: (ثوب لخز)، و (باب لساج)، و (مكر لليل)، ويكون ذلك تقديره باللام على طريق التجوز للملابسة»[٣]. وقال الخالدي: «وهي أقل أقسام الإضافة. وقد جعلها نجم الدين من القسم الثاني بمعنى اللام»[٤].

١١١- المسألة الثامنة: مذهب ابن الحاجب أنه لا فرق بين أن يكون النعت مشتقًا أو غيره، وهذا مخالف لمذهب سيبويه[٥] وجمهور النحاة[٦]؛ لأنهم شرطوا في النعت أن يكون مشتقًا[٧]. قال الرضي معقبًا على رأي ابن الحاجب: «اعلم أن جمهور النجاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: مررت برجل أسد، وصفًا، ولم يستضعف: بزيد أسدًا، حالًا، فكأنه يشترط في الوصف،

(١) ينظر: معونة الطالب ١٠٣.

(٢) ينظر: بغية الطالب ٤١٤.

(٣) البرود الضافية ٨٠٤.

(٤) بغية الطالب ٤١٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٦/١.

(٦) ينظر: المقتضب ١٨٥/٣، اللباب ١/ ٤٠٤، وشرح المفصل ٣/ ٤٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٧٥، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٢١، وقسم التحقيق ١٤٠.

لا الحال، الاشتقاق، وفي الفرق نظر، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معًا، والمصنف لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالًا على معنى في متبوعه، مشتقًا كان، أو، لا»[1]. وقد تأثر الدرس النحوي باختيار ابن الحاجب هذا، فقد قبله وقرره ابن هطيل قائلًا: «قولُه: "ولا فَصْلَ بَيْنَ أَنْ يكونَ مُشْتَقًّا، أو غيرَهُ، إذا كانَ وَضْعُهُ لَغَرَضِ المَعْنَى". هذا كمذهبِهِ في الحَال. وكثيرٌ مِنْهُمْ يَشْتَرِطُ الاشتِقَاقَ»[2]. ومال جمال الدين بن أبي القاسم إلى رأي ابن الحاجب فقال: «قوله: ولا فصل بين أن يكون مشتقاً وغيره. والخلاف فى اشتقاق الصفة، كالخلاف فى اشتقاق الحال، وقد زعم بعضهم أن اشتقاق الصفة آكد، واختيار المصنف أنه لا يحتاج إليه، بل قد يكون مشتقاً وغير مشتق»[3]. ثم فصَّل القول في غير المشتق، واسترسل في بيانه، مما يؤكد أنه مختاره. ومثله فعل الخالدي، وما يؤكد اختياره قول ابن الحاجب قوله: «ومن الجوامد الواقعة صفة أيضًا (كل)، و(جدَّ)، و (حقّ) تابعة للجنس مضافة إلى مِثْل متبوعها لفظاً أو معنى مثل: أنتَ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وجِدُّ الرجل، وحَقُّ الرجل»[4].

(١) شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٩.

(٢) معونة الطالب ١١٤.

(٣) البرود الضافية ٨٥٤.

(٤) بغية الطالب ٤٣٥.

١١٢- المسألة التاسعة: حد جمهور النحاة[١] المبني بأنه: ما لا يختلف آخره باختلاف العامل. ولم يرتضه ابن الحاجب لأنه يؤدي إلى الدور، بل حده بقوله: «المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب»[٢]. وقد قرر هذا الحد ابن هطيل[٣]، وكذلك فعل جمال الدين بن أبي القاسم[٤]، أما الخالدي[٥] فقد ساق اعتراض الرضي نجم الدين الاستراباذي عليه؛ إذ اعترضه بقوله: قال نجم الدين: «وحَدُّ ابن الحاجب لا يصح إلا لمن يَعْرِفُ ماهية المبني على الإطلاق، ولا يَعْرِفُ مبنيَّ الأسماءِ؛ لأنه ذكر في حد المبني»[٦]. فالأثر هنا بابن الحاجب جزئي، تأثر به في هذه المسألة كما رأينا ابن هطيل، و ابن أبي القاسم، ولم يتأثر به الخالدي.

١١٣- المسألة العاشرة: ذهب ابن الحاجب إلى أن اتصال الضميرين في نحو: أعطاهاه، وأعطاهوها، شاذ[٧]، وهو عند سيبويه وجمهور النحاة قليل لا شاذ. قال سيبويه: «فإذا ذكرتَ مفعولين كلاهما

(١) ينظر: الجمل للزجاجي ٢٦٠، والإيضاح العضدي ٧٦، وشرح ابن الحاجب للكافية ٢/ ٦٧٢، وشرح الرضي ٣/ ٥.

(٢) شرح المقدمة الكافية ٦٧١.

(٣) ينظر: معونة الطالب١٢٧.

(٤) ينظر: البرود الضافية ٩٦٨.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٤٩٠.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣/ ٥.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٩٢. ٦٩٣.

غائب فقلت أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي. ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب»[(١)]. وقد تابع جمالُ الدين ابنَ الحاجب في الحكم عليه بالشذوذ قال: «إن استويا فى التعريف وجب الانفصال نحو: (عجبت من ضربه إياه)، و (معطيها إياه)، ولا يجوز الاتصال فى هذا كما أجازوه فى الفعل، فلا تقول: (معطيهاه)، كما أجازوا: (يعطيهاه)، وقد شذَّ:

١١٤- لِضَغْمِهِمِاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها[(٢)]»[(٣)].

١١٥- وأما ابن هطيل[(٤)]، والخالدي[(٥)] فقد وافقا سيبويه، وخالفا ابن الحاجب. فأثر ابن الحاجب في هذه المسألة مقتصر على ابن أبي القاسم.

المطلب الثاني: تأثرهم به في الآراء التي وافق فيها البصريين:

١١٦- اتسم ميول ابن الحاجب النحوي بسمات المذهب البصري، حيث أكثر من إيراد أقوالهم واختيارها، ومن استعمال مصطلحاتهم، والتعليل لها وفق قواعدهم وأصولهم، تأكيدًا منه على أن ما ذهبوا

(١) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٢) البيت لمغلس بن لقيط في شرح شواهد الإيضاح ٧٥، وشرح التسهيل ١/ ١٨٤، وتخليص الشواهد ٩٤، والمقاصد النحوية ١/ ٣٣٣، وخزانة الأدب ٥/ ٢٩٥، وبلا نسبة في الكتاب ٢/ ٣٦٥. والضغمة: العضة. والمعنى: إن نفسه استطابت لأن يضغمها ضغمة يقرع لها الناب العظم.

(٣) البرود الضافية ١٠٠٧. ١٠٠٨.

(٤) ينظر: معونة الطالب ١٣٤.

(٥) ينظر: بغية الطالب٤١٨.

إليه أكثر جريانًا على القياس، وأكثر دورانًا على السماع[١]. ومن آراء البصريين التي اختارها:

١١٧- المسألة الأولى: اختار ابن الحاجب أن الفعل مشتق من المصدر قال: «الفعل مشتق من الاسم على المذهب الصحيح»[٢]. وقد اختار هذا الرأي ابن هطيل[٣]، وجمال الدين بن أبي القاسم[٤]، والخالدي[٥].

١١٨- المسالة الثانية: اختار ابن الحاجب[٦] أنه إذا وجد المفعول به تعين أن يكون هو نائب الفاعل دون المصدر والجار والمجرور، والظرف، وهو مذهب البصريين[٧]، وعند الكوفيين لايتعين[٨]. وممن اختاره من نحاة اليمن ابن هطيل، فقد علل ذلك بقوله:

(١) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم التحقيق ١٦٦.

(٢) شرح المقدمة الكافية٢٦٠.

(٣) ينظر: معونة الطالب ٧.

(٤) ينظر: البرود الضافية ٣٥١.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٧٤٩.

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٥١.

(٧) ينظر: المقدمة الجزولية ١٤٢، والمفصل ٣٣٢، والارتشاف ٣/ ١٣٣٨، و شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٩، و شرح شذور الذهب ١٦٣، و النجم الثاقب ١/ ٢٢٣، و همع الهوامع ١/ ٥٢١.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٤، والارتشاف ٣/ ١٣٣٩، و شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٩، و شرح الأشموني مع الصبان ٢/ ٩٢.

«وذلك لأنَّ المَفعُولَ بهِ أَقربُ إلى الفعلِ مِمَّا سِوَاهُ، فإنّ الفعلَ يَستدعِي المفعولَ به كما يَستدعِي الفاعلَ»[(١)]. ومال إليه جمال الدين بن أبي القاسم[(٢)]، والخالدي[(٣)] بدليل أنهما تأولا كل أدلة الكوفيين، وإن لم يصرحا باختيارهما.

١١٩- المسألة الثالثة: رأى ابن الحاجب[(٤)] أن الخبر يحذف وجوبًا في نحو: ضربي زيدًا قائمًا، والخبر محذوف سدت مسده الحال، فـ (قَائِمًا) حَال من ضمير مَحْذُوف تَقْدِيره: ضربي زيدًا إذا كَانَ قَائِمًا، فحذفت (إذا) لأنَّها زمَان وَاسم الْفَاعِل يدلُّ على الزَّمَان، و(كَانَ) هَذِه التامَّة ضميرها فَاعل وَالْحَال مِنْه. وهذا رأي البصريين[(٥)]، ورأي الكوفيين[(٦)] أن (قائمًا) معمول لضربي، والخبر المقدر بعده، أي: ضربي زيدًا قائمًا حاصل. وقد اختار ابن هطيل[(٧)]، وجمال الدين[(٨)]،

(١) بغية الطالب ٣٩.

(٢) ينظر: البرود الضافية ٢٩٣.

(٣) ينظر: بغية الطالب ١١٤ . ١١٥.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٧٧.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٧٧، وشرح المفصل ١/ ٩٦، و الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٣٧٧، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٦، و النجم الثاقب ١/٢٧٠ والهمع ١/ ٣٤٠.

(٧) ينظر: معونة الطالب ٤٧.

(٨) ينظر: البرود الضافية.

والخالدي[١] ما اختاره ابن الحاجب في هذه المسألة. قال الخالدي: «والدليل على بطلان مذهب الكوفية: أن كلهم متفقون على أن معنى (ضربي زيداً قائمًا): ما أَضْرِبُ زيداً إلاّ قائمًا. و هذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلاّ من تقدير البصرية»[٢].

١٢٠- المسألة الرابعة: اختار ابن الحاجب[٣] أن التاء في: يا أَبَتَا، ويا أُمَّتَا بدل عن الياء، وليست للتأنيث، وما اختاره هو مذهب البصريين[٤]، ومذهب الكوفيين[٥] أن التاء للتأنيث. قال الرضي: «ولو كان الأمر كما قالوا لسمع: يا أبتي ويا أمتي أيضًا»[٦]. وانتصر ابنُ هطيل[٧]، والخالدي[٨] لاختيار ابن الحاجب. قال ابن هطيل: «يعني: أَنَّهُم يقُولُونَ: يا أبتا، و يا أمّتا، ولا يقولون: يا أبتي، و يا أمتي؛ لئلا يجمعوا بين البدلِ والمبدلِ منه»[٩]. وقال الخالدي: «لأن التاء بدلٌ من حرفٍ حركتهُ الفتح. ويجوز: يا أبتا بالجمع بين عوضين

(١) ينظر: بغية الطالب ١٦٥.

(٢) بغية الطالب ١٦٥.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٣٢. ٤٣٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣٩١/١

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٨١، وشرح الكافية للرضى ١/ ٣٩١.

(٦) شرح الكافية للرضي ٣٩١/١

(٧) ينظر: معونة الطالب ٦٢.

(٨) بغية الطالب ٢٢٢.

(٩) معونة الطالب ٦٢.

عن (الياء)، وهما (التاء والألف)، وبالهاء في الوقف. ولا يجوز: يا أبتي؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض»[1]. أما جمال الدين بن أبي القاسم فقد حكى الوجهين دون أن يختار قال: «تقول: يا أبتا، و يا أمتا دون الياء، فلا يجوز عند البصريين: يا أبتى، و يا أمتى؛ لأن التاء عندهم عوض من الياء، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه، وأجازه الكوفيون؛ لأن التاء عندهم للتأنيث، وليست عوضاً»[2].

١٢١- المسألة الخامسة: رأى ابن الحاجب[3] أن ترخيم المضاف غير جائز، وهو مذهب البصريين[4]، وذهب الكوفيون[5] إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويُوقِعُون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك: يا آلَ عامِ في يا آل عامر، ويا آل مالِ في: يا آل مالك. وقد اختار ما ذهب إليه ابن الحاجب ابن هطيل، والخالدي، وقد علل ذلك الخالدي بقوله: «وإنما لم يرخم المضاف؛ لأن المضاف مستقل من حيث اللفظ غير مستقل من حيث المعنى، فلو رُخِّم المضاف لكان ترخيمُ وسط الكلمة نظرًا إلى المعنى، ولو رُخمِّ المضاف إليه لكان ترخيم ما ليس بمنادى نظرًا

(١) بغية الطالب ٢٢٢.

(٢) البرود الضافية ٥٠٦.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٣٥.

(٤) ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف ٢٨٤/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في معرفة الخلاف ٢٨٤/١.

إلى اللفظ»[١]. ومثله قال ابن هطيل: «فَلِتَعذُرِ ذلِكَ فيهِ، لأَنَّهُ إذا رُخِّمَ الثّاني، رُخِّمَ ما لَيسَ في حُكْمِ المُنَادَى، ولَو رُخِّمَ الأوّلُ لَجَاءَ في وسَطِ الاسمِ، لأنَّ المُضَافَ إليهِ من حيثُ اللَّفظُ اسمٌ مُستَقِلٌّ، ومِن حَيثُ المَعنَى في حُكمِ الأوَّلِ، فلمَّا رُوعِيَ الأمْرانِ تَعذَّرَ التَّرخِيمُ»[٢]. وأما جمال الدين فقد حكى المذهبين، ولم يختر واحدًا منهما[٣].

١٢٢- المسألة السادسة: اختار ابن الحاجب[٤] أن عامل المنصوب على الاشتغال مقدر يفسره المذكور، وليس الفعل الظاهر، وهو مذهب البصريين[٥]، وذهب الكوفيون[٦] إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير. وقد قرر المذهب الأول ابن هطيل[٧]، وجمال الدين[٨]، والخالدي[٩]. قال ابن هطيل: «يُنصَبُ بفعلٍ يفسّرُه ما بعده، أي: ضربتُ، وجاوزتُ، وأهنْتُ، ولابَسْتُ". وإنَّما انتَصَبَ لأَنَّ

(١) بغية الطالب ٢٢٥.

(٢) معونة الطالب ٦٣.

(٣) ينظر: البرود الضافية ٥١٦.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤١٦.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٨٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٠، ٣١.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٨٢، وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٠، ٣١، والتخمير ١/ ٢٥٠، ٣٨٩.

(٧) ينظر: معونة الطالب ٦٩.

(٨) ينظر: البرود الضافية ٥٤٩.

(٩) ينظر: بغية الطالب ٢٤٢.

ما بعدَهُ قرينَةٌ تدلُّ على الفِعْلِ النَّاصِبِ لَهُ، ولَم يَصِح أَنْ يكُونَ مَنصُوبًا بما بَعدَه، لأنَّ الفِعْلَ لا يَستَقِيمُ إعمَالُهُ إعماليْنِ مِن جِهَةٍ واحدةٍ»[1].

١٢٣- المسألة السابعة: اختار ابن الحاجب[2] امتناع العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهو مذهب البصريين[3]، وذهب الكوفيون[4] إلى جوازه من غير إعادة الجار. واختار الأول من نحاة اليمن ابن هطيل[5]، وجمال الدين[6]، والخالدي[7]. قال الخالدي: «إنما لزم ذلك؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل؛ لأن المجرور لا ينفصل وإن كان ظاهراً، فكره العطف عليه؛ إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، فوجب إعادة الجار في المعطوف نحو: مررت بك وبزيد، والمال بيني وبين زيد».

١٢٤- المسألة الثامنة: ذهب ابن الحاجب[8] إلى عدم تعريف العدد

---

(١) معونة الطالب ٦٩.

(٢) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٩٩ . ٦٣٩.

(٣) ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ٤٦٣/٢.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٧٩. و١١٨

(٦) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٩٩ . ٦٣٩.

(٧) ينظر: بغية الطالب ٤٥٥.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٥٩٢.

المضاف إلى ما فيه أل، وهو مذهب البصريين[١]، فلا يجوزون: الثلاثة الأثواب. وأجازه الكوفيون[٢]. ونصر نحاةُ اليمن . ابن هطيل[٣]، وجمال الدين[٤]، والخالدي[٥] . ما اختاره ابن الحاجب. قال جمال الدين: «وإنما ضعف ما أجازه الكوفيون؛ لمخالفة القياس، واستعمال الفصحاء، أما القياس فما تقدم –آنفاً– وهو لئلا يجمعوا بين تعريفين، وأما استعمال الفصحاء فلأن المعروف عنهم (ثلاثة الأثواب)» [٦].

١٢٥- المسألة التاسعة: اختار ابن الحاجب[٧] أنه إذَا عُطِفَ عَلَى الضمير المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ أُكِّدَ بمنْفَصِلٍ مِثْلُ: ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيدٌ. وهو

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٥، والإنصاف ١/ ٣١٢، والمفصل ١١٩، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٠٣، وشرح الكافية لابن الحاجب٢/ ٥٩٢، وشرح الوافية ٢٤٨له.

(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٧٥، والإنصاف ١/ ٣١٢، والمفصل ١١٩، وشرح المفصل ٢/ ١٢١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٠٣، وشرح الكافية لابن الحاجب٢/ ٥٩٢، وشرح الوافية ٢٤٨له.

(٣) ينظر: معونة الطالب ١٠٤.

(٤) ينظر: البرود الضافية ٨٠٧.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٣٩٠.

(٦) البرود الضافية ٨٠٧.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٦٣٧.

مذهب البصريين[1]، ولا يشترط ذلك الكوفيون[2]، و اختار ابن هطيل[3]، وجمال الدين[4]، والخالدي[5] اختيار ابن الحاجب. وعلل ذلك ابن هطيل بقوله: «وذلك لأنَّ المتَّصِلَ المرفُوعَ تأكَّدَ اتّصالُه لفظًا ومعنًى حَتَّى صار كالجزءِ، ولذلكَ أسْكَنُوا اللاّمَ في نحو: (ضَربْتُ)، فلمَّا صارَ كالجزءِ كَرِهُوا العطفَ عليه في الصُّورةِ، فأَتَوا باسمٍ مُسْتَقِلٍّ موافقٍ له في المعنى، ليكونَ كأَنَّهم عَطفُوا عليه في الصُّورةِ»[6].

١٢٦- المسألة العاشرة: ذهب ابن الحاجب[7] إلى امتناع ترخيم الثلاثي لئلا يؤدي إلى جعل الاسم ليس على بنية من أبنية العرب. وهذا مذهب البصريين[8]، وأجازه الكوفيون[9]، واختار الأول ابن

(١) ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٠، ٢٧٩، ٤/ ١١٢، ١١٥، والأصول ٢/ ٧٨، ٧٩، والإنصاف ٢/ ٤٧٥، ٤٧٧.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤، واللباب ١/ ٤٣١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٤، والموشح ١٣٦.

(٣) ينظر: معونة الطالب ١١٨.

(٤) ينظر: البرود الضافية ٩٣١.

(٥) ينظر: بغية الطالب ٤٥٣.

(٦) معونة الطالب ١١٨.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٤٣٨.

(٨) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٥٥، والأصول١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ٢/ ٢٠.

(٩) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٣٠٥.

هطيل[١]، والخالدي[٢]، وأما جمال الدين فقد ساق الخلاف دون ترجيح فقال: «فإن كان ثلاثياً لم يجز ترخيمه – أيضاً – عند البصريين؛ لأن فيه إخلالاً بالكلمة وأجازه الكوفيون فيما هو متحرك الأوسط نحو: (حكَم)، و (عُمَر)؛ لأن الحركة تنزلت منزلة الحرف الرابع فى منع الصرف، وفى النسب إلى نحو: (جَمَزَى) جعلوها كحرف خامس، وهذا باب تخفيف مثله»[٣].

المطلب الثالث: تأثرهم به في الآراء التي وافق فيها الكوفيين:

١٢٧- وافق ابن الحاجب الكوفيين في بعض ما ذهبوا إليه، ولكنه ظل بوجه عام يسير على هدي النحو البصري[٤]، ومن جملة آرائه التي وافق فيها الكوفيين وتأثر بها نحاة اليمن ما يأتي:

١٢٨- المسألة الأولى: اختار ابن الحاجب[٥] أن الفعل المضارع يرفع إذا تجرد عن الناصب والجازم. وهو مذهب الكوفيين[٦]. وأما البصريون فيرون أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم[٧]. واختار الأول ابن

(١) ينظر: معونة الطالب ٦٣.

(٢) ينظر: بغية الطالب ٢٢٥.

(٣) البرود الضافية ٥١٨. ٥١٩

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٦٩.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٦٦.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٠.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٩، والمقتضب ٢/ ٥، والأصول ٢/ ١٤٦، والعلل في النحو للوراق ٧٠، والإيضاح العضدي ٨١، والإنصاف ٢/ ٥٥٠، واللباب ٢/ ٢٥، وشرح =

هطيل[١]، وجمال الدين[٢]، والخالدي[٣]. قال ابن هطيل: « قوله: "ويَرْتَفِعُ إذَا تجرَّدَ عِنِ النّاصِبِ والجازِمِ، نحو: يَقُومُ زيْدٌ". إشارةٌ إلى عَامِلِ رَفْعِ المُضَارِعِ، وَهُوَ كونُهُ مُجَرَّدًا عنِ العَوَامِلِ اللّفظِيَّةِ»[٤].

١٢٩- المسألة الثانية: ذهب ابن الحاجب[٥] إلى أن (كي) تنصب الفعل المضارع بنفسها مطلقًا، وهو مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أن الناصب (أنْ) مضمرة إذا لم يكن في أولها اللام لفظًا أو تقديرًا، وحينئذ تكون حرف جر[٦]، و أيَّد ابنُ هطيل ما اختاره ابن الحاجب[٧]، وأما جمال الدين[٨] فقد ساق مذهب ابن الحاجب وهو أنها عاملة بنفسها مطلقاً، وبناء على هذا المذهب .كما يرى جمال الدين . فقياسه أن لا يجعل معناها السببية، فإن قال هي مصدرية وللسببية، ولا تنافى، أورد عليه جمال الدين الإشكالين

= المفصل ٦/ ١٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٢٩.

(١) ينظر: معونة الطالب ٢٠٠.

(٢) ينظر: البرود الضافية ١٣٩٨ . ١٤٠٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية، قسم الدراسة ١٦٩.

(٤) معونة الطالب ٢٠٠.

(٥) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٨٧٠.

(٦) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٥، وشرح الرضي ٤/ ٥٠، والارتشاف ٤/ ١٦٤٥، ومغني اللبيب٢٤٢.

(٧) ينظر: معونة الطالب ٢٠٣.

(٨) ينظر: البرود الضافية ١٤١٩.

الآتيين:

١٣٠- أولهما: فلِمَ لم تذكر أنها تكون مصدرية مع قولك إنها للسببية؟

١٣١- وثانيهما: وإذا كانت لا تخلو عن السببية فما فائدة دخول اللام عليها حينئذٍ؟

١٣٢- ثم افترض جوابًا لابن الحاجب بقوله: «وربما يجاب عن المصنف: بأنه يقول: معناها السببية، وقد نابت عن (أنْ) فتعمل بنفسها للنيابة لأن معناها المصدرية، دخول اللام عليها مثل قوله[١]:

١٣٣- فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِى عَنْ بِمابِه

١٣٤- ثم يُرَدُّ على هذا الجواب بأن دخول اللام على كي كثير فصيح. وهكذا رأينا جمال الدين يعترض على رأي ابن الحاجب. و أما الخالدي فقد ساق الخلاف فيها دون أن يرجح مذهبًا[٢].

١٣٥- المسألة الثالثة: نص ابن الحاجب[٣] على أنّ واو رُبَّ جارة بنفسها لا برُبَّ مقدرة بعدها. وهو مذهب الكوفيين[٤]، واختاره ابن هطيل[٥]، وذهب الخالدي إلى قول البصريين[١] في أن الجار هو

---

(١) وهو للأسود بن يغفر في ديوانه: ٢١، والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٣، والتصريح ٢/ ١٣٠، وبلا نسبة فى: معانى القرآن للفراء ٣/ ٢٢١.

(٢) ينظر: بغية الطالب ٨١٩ ـ ٨٢٠.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٥٣.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٧٦، واللباب ١/ ٣٦٥، وارتشاف الضرب ٤/ ١٧٤٦، و شرح الرضي ٤/ ٢٩٧، وائتلاف النصرة ١٤٤.

(٥) ينظر: معونة الطالب ٢٤٠.

رب مقدرة[٢]، فقال: «ويُحذف حرف الجر قياسًا مع بقاء عمله إذا كان الجار رُبَّ بشرطين: كونه في الشعر، وكونه بعد الفاء، والواو، و بل». وأما جمال الدين[٣] فقد ساق خلاف الطرفين في هذه المسألة ولم يختر لنفسه رأيًا.

١٣٦- المسألة الرابعة: اختار ابن الحاجب[٤] أن (مِنْ) الجارة قد تستعمل في ابتداء الغاية للزمان، وهذا رأي الكوفيين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان[٥]. وأخذ ابن هطيل[٦]، وجمال الدين[٧]، والخالدي[٨] ما اختاره ابن الحاجب. قال جمال الدين: «وهو كثير لا يحتمل التأويل»[٩].

ﻫ) ينظر: الكتاب ٢/ ١٦٣، والإنصاف ١/ ٣٧٦.

(٢) ينظر: بغية الطالب ٢٤٠.

(٣) ينظر: البرود الضافية.

(٤) ينظر: شرح المقدمة الكافية ٩٥٩.

(٥) ينظر: الإنصاف ١/ ٣٠٦، وشرح المفصل ٨/ ١٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٥٩، ومغني اللبيب ٤١٩.

(٦) ينظر: معونة الطالب ٢٤٣.

(٧) ينظر: البرود الضافية ١٦٥٧.

(٨) ينظر: بغية الطالب ٩٦٣.

(٩) البرود الضافية ١٦٥٧.

الخاتمة

درس هذا البحث أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن في مسعى منه إلى الإجابة عن تساؤل مركزي وهو: ما مدى أثر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن؟ فكان لزامًا الوقوف على تراثهم النحوي متمثلًا في ثلاثة نماذج هم ابن هطيل، وابن أبي القاسم، والخالدي، ليصل البحث في نهايته إلى النتائج الآتية:

١- أثَّر ابن الحاجب في الدرس النحوي في اليمن تأثيرا عميقًا، إذ كانت كافيته هي أساس الدرس النحوي منذ القرن السابع الهجري عندهم، فأفاد منها طلاب هذا العلم، وما زالوا ينهلون منها.

٢- كافية ابن الحاجب نالت في اليمنِ ما نالته من الشهرةِ التي نالته في غيره من البلدان، وأصبحتْ شغلَ علماءِ اليمنِ، واستولتْ على اهتمامِهم، يدل على ذلك إقبالهم على شرحها، وتلخيصها، وإعرابها، وإضفاء الحواشي على شروحها، حتى يغلب على الظنِّ أنّ العالِمَ في اليمنِ كان لا يُجازُ ويُعدُّ من ذوي العِلْمِ ما لم يأخذْ نصَّ الكافيةِ بالتحليلِ والشرح والتوضيح. وقد وقفت على اثنين وأربعين شرحًا على الكافية لعلماء اليمن. ولأرى تأثرهم بابن الحاجب فقد اخترت ثلاثة منهم لمكانتهم العلمية الرفيعة، وأثرهم الكبير فيمن بعدهم من نحاة اليمن.

٣- تأثر الدرس النحوي في اليمن بفكر ابن الحاجب في الأصول النحوية، ففي القرآن الكريم كان ابن الحاجب لا يفرق بين قراءة متواترة وشاذة، بل كان يستشهد بالجميع، وقد خالف البصريين في تضعيفهم بعض

القراءات التي خالفت القياس عندهم، وانتصر لرأي غيرهم الذين احترموا القراءات ولم يضعفوها، وتأثر نحاة اليمن الثلاثة بهذا المنهج تأثرًا كبيرًا، فما كانوا يضعفون القراءات، بل كانوا يحتجون بها.

٤- وما يمكن أن يلحظه الدارس عند هؤلاء الثلاثة النحاة اليمنيين أنهم تأثروا بطريقة ابن الحاجب في تعامله مع القراءات واحترامه لها، فلم يكن يضعف القراءة لمجرد الوجه النحوي، وقد مضى على هذه الطريق نحاة اليمن فما كانوا يخطئون القراءات، بل يحترمونها.

٥- أما الحديث النبوي فإن ابن الحاجب قد خلا كتابه شرح الكافية من الاستشهاد به، وجاء كتابه شرح الوافية له متضمنًا خمسة أحاديث لا غير، غير أنه في شرح الكافية قد استشهد ببعض الأثر عن الصحابة رضوان الله عليهم. وقد تأثر بهذا المنهج ابن هطيل فلم يحتج في كتابه معونة الطالب بالحديث النبوي، وأما جمال الدين بن أبي القاسم، والخالدي فقد احتجا به.

٦- وأما الشواهد الشعرية فقد استشهد ابن الحاجب باثنين وسبعين شاهدًا منها، وهي قليلة بالنسبة لما تضمنه الكتاب من أحكام، كان أكثرها في حاجة إلى شواهد تؤيد أو تنقض ما تساق لأجله. ولعل أبرز من سار على منهج ابن الحاجب هذا ابن هطيل إذ بلغَ عَدَدُ شواهده الشعرية (٦٢) اثنين وستين شاهدًا، منها (٩) تسعة أرْجَاز، وجُملةُ ما أخذ منه (٢٨) ثمانية وعشرون شاهدًا، وأضافَ إليْهَا (٢٤) أربعة وعشرين شاهِدًا.

٧- ويُلحَظُ أنَّ ابنَ هُطيلٍ عند إيرادِهِ للشاهدِ الشعريِّ لم يكنْ كابنِ الحاجبِ يكتَفِي بذكرِ موطنِ الشاهدِ منه، أو يذكرُهُ ناقِصًا، وإنَّما كانَ غالبًا ما

يذكُرُ البيتَ كامِلًا، ويأتي به مفردًا مستقلًا، فلا يذكرُ معه شاهدًا قرآنيًّا أو غيره، في أي موضعٍ من المواضع التي استشهد فيها بشواهد شعرية.

٨- تأثر جمال الدين بن أبي القاسم، والخالدي بصنيع الرضي في الاستشهاد بالشعر، فذكرا أشعارًا لشعراء من الطبقة الرابعة، وهى طبقة المولدين أو المحدثين، فذكرا شعرًا لأبي تمام، والبحتري، وأبي نواس، والمعرى، والمتنبي.

٩- تأثر النحاة الثلاثة بالأمثال ومأثور الكلام الذي احتج به ابن الحاجب وعولوا عليها في تقرير كثير من الأحكام النحوية.

١٠- تأثر نحاة اليمن الثلاثة بابن الحاجب في فزعهم إلى السماع معتدين به إذا ما اتسق مع ما يرونه، وإن لم يستقم مع القياس. وكانوا يرفضون التأويل البعيد للشواهد، متأثرين في كل ذلك بابن الحاجب. وربما سلكوا طريقه في تأويل بعض الشواهد حتى تنسجم مع القواعد المقررة.

١١- وكانوا يعتمدون نقله لبعض اللغات الواردة عن العرب. ويعتمدون نقله لآراء العلماء، ويعولون عليه في ذكر بعض مسائل الخلاف، والوفاق بين النحاة.

١٢- يظهر أثر ابن الحاجب في الفكر النحوي لدى هؤلاء النحاة بشأن القياس، وذلك من خلال الاحتكام إلى الأصول المقررة في أقيسة النحويين، كالاعتماد في القياس على الصورة الشائعة على ألسنة العرب، أو ما يسمى بالاطراد في الاستعمال، فهم سلكوا مسلكه في القياس على الكثير المطرد، ولجؤوا .كابن الحاجب . إلى طرد القياس

خوف خرم قاعدة معلومة من كلام العرب في مواضع كثيرة.

١٣- لقد مضى النحاة الثلاثة على طريقة ابن الحاجب في رد الآراء المخالفة للسماع والقياس، وكان منهجهم أنه إذا ورد شيء يخالف الكثير، نصوا على عدم القياس، وصححوا ما جاء منه، وتأولوه.

١٤- تأثر النحاة الثلاثة بمنهج ابن الحاجب في التعليل؛ ولذا اعتنوا بالتعليل وأكثروا منه، فلا يكادون يتركون حكمًا، أو مسألة، أو ظاهرة نحوية دون أن يعللوا لها. واهتموا بذكر علل النحويين عند اختلافهم. ومضوا على طريقته في الرد على بعض التعليلات بتعليلات أخرى، والتعليل للموضع الواحد بأكثر من علة، والاحتجاج بالعلة عند اختيار ما يرونه صحيحًا من الأقوال، أو عندما يردون ما يرونه ضعيفًا منها.

١٥- كان لابن الحاجب اختيارات كثيرة في النحو، منها ما تفرد بها، ومنها ما وافق فيها البصريين، ومنها ما وافق فيها الكوفيين. وقد تأثر نحاة اليمن الثلاثة بجل هذه الاختيارات.

المصادر المراجع

١– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، لأحمد بن عبد الغني الدمياطي، دار الندوة، بيروت.

٢– ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

٣– أسرار العربيَّة، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار. مطبوعات المجمع العلمي العربيّ بدمشق، ط ١، ١٩٥٧م.

٤– الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.

٥– أعلام المؤلفين الزيدية، لعبد السلام عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٩م.

٦– الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ.

٧– أمالي ابن الحاجب، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمّان، ط ١، ١٩٨٩م.

٨– إنباه الرّواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطيّ، تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربيّ، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين. لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر.

١٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري،. ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك. تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م.

١١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق د. طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ. ١٩٨٧م.

١٢- الإيضاح في شرح المفصل، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

١٣- الإيضاح، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق و دراسة د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

١٤- أئمة اليمن، لمحمد بن محمد زبارة، المطبعة الناصرية، تعز، اليمن، ١٣٨٥هـ.

١٥- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠

هـ.

١٦– البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٠هـ. ١٩٩٠م.

١٧– البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي الشوكاني، القاهرة، ١٣٣٨هـ.

١٨– البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعانى الثمانية، لابن أبي القاسم: جمال الدين على بن محمد الصنعانى، رسالة دكتوراه إعداد: محمد عبدالستار على أبو زيد، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالزقازيق – الدراسات العليا – ١٤٢٨ هـ، ٢٠٠٧ م.

١٩– بغية الطالب و منية الرغب على مقدمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الخالدي، تحقيق د. صادق يسلم العي، رسالة دكتوراة. جامعة أم درمان الإسلامية١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

٢٠– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

٢١– البيان في شرح اللمع لابن جني، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، دراسة وتحقيق د. علاء الدين حمويه، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٢م.

٢٢– تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة د. رمضان عبد التواب، دار المعارف، مصر، ١٩٧٥م.

٢٣– تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، أحمد محمد، الشامي، دار

النفائس – بيروت، طبعة أولى ١٩٨٧م.

٢٤– التبصرة و التذكرة، لأبي محمد عبدالله بن علي الصيمري: ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

٢٥– التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، لمحمد الطاهر بن محمد بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.

٢٦– تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لأبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عبّاس مصطفى الصالحي. المكتبة العربيّة، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٢٧– تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.

٢٨– الجامع المسند، لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.

٢٩– خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق د. محمد نبيل طريفي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

٣٠– الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٣١- دراسة ظاهرة التعليل في النحو العربي، لجاب الله بايزيد، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الرابع ٢٠١٢.

٣٢- الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، لفطوم علي حسن الأهدل، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة صنعاء، ٢٠٠٣م.

٣٣- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٣٤- ديوان النابغة، لزياد بن معاوية الذبياني. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

٣٥- ديوان جرير، لجرير بن عطية التميمي، تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣.

٣٦- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٣٧- الروض الأغن في معرفة المؤلفين باليمن و مصنفاتهم بكل فن، لعبد الملك أحمد قاسم حميد الدين، دار الحارثي للطباعة، الطائف، ١٤١٥هـ.

٣٨- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١١، ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م.

٣٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث –

القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٤٠- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السِّيرافيّ، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦.

٤١- شرح الأشموني: لعلي بن محمد الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصريَّة، القاهرة، ط ١، ١٩٥٥م.

٤٢- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٣- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.

٤٤- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى.

٤٥- شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الضرير الواسطي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م.

٤٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الأفاضل

القاسم بن الحسين الخوارزمي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٩٩٠ م.

٤٧- شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٤٨- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، دراسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٨هـ. ١٩٩٧م.

٤٩- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

٥٠- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون الناشر، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٥١- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن خروف الإشبيلي، تحقيق ودراسة سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩م.

٥٢- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن محمد بن عصفور الإشبيلي، قدم له فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١٩هـ.١٩٩٨م.

٥٣- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لأبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، لا، لات.

٥٤- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لابن برّيّ: عبد الله، تقديم وتحقيق عبيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علام. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، ١٩٨٥م.

٥٥- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهوريَّة العراقيَّة، ط ١، ١٩٧٧م.

٥٦- شرح كافية ابن الحاجب (الفوائد الضيائية)، لنور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي، تحقيق أسامة طه الرفاعي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ. ٢٠٠٣م.

٥٧- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار مكتبة الحياة – بيروت.

٥٨- طبقات الزيدية الكبرى، لإبراهيم بن القاسم المؤيد، تحقيق عبد السلام الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، ط١، ١٤٢١هـ.

٥٩- طبقات صلحاء اليمن، عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي، تحقيق: عبدالله محمد الحبشي. بدون رقم الطبعة.

٦٠- العلل في النحو، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١، ١٤٢١هـ. ٢٠٠٠م.

٦١- غيث النفع في القراءات السبع، لعلي بن محمد بن سالم

الصفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

٦٢– فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ. ١٩٨٩م.

٦٣– فهرس مكتبة الجامع الكبير الشرقية بصنعاء، لأحمد عبد الرزاق الرقيحي، وزارة الإرشاد باليمن، ١٤١٤هـ. ١٩٨٣م.

٦٤– الكافية في علم النحو، لعمرو بن عثمان بن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

٦٥– كتاب السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ.

٦٦– الكتاب، لسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

٦٧– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧هـ.

٦٨– اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٦٩– لسان العرب. لمحمد بن مكرم بن منظور، دار إحياء التراث، بيروت،

ط٣، ١٤١٩هـ. ١٩٩٩م.

٧٠- لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ . ١٩٥٧م.

٧١- اللمع في العربيّة، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق د فائز فارس، دار الأمل للنشر إربد، ط ٢، ١٤١١هـ. ١٩٩٠م.

٧٢- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحق إبراهيم بن السريّ الزجاج، تحقيق د. هدى محمد قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.

٧٣- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها. لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجّار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. نشر لجنة إحياء التراث الإسلاميّ في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربيّة المتحدة. القاهرة، لا ط، ١٤٢٠هـ. ١٩٩٩م.

٧٤- المدارس الإسلامية في اليمن، للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.

٧٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.

٧٦- مصادر الفكر العربي و الإسلامي في اليمن، لعبد الله الحبشي، مركز الدراسات و البحوث اليمنية، صنعاء، ١٩٧٧م.

٧٧- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى.

٧٨- معجم الشعراء، لمحمد بن عمران المرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة.

٧٩- معجم المؤلفين، لعمر بن رضا كحالة، مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

٨٠- معونة الطالب على الكافية لابن الحاجب، لعلي بن محمد بن هطيل النجري، منه نسخة في الجامع الكبير في المكتبة الشرقية بصنعاء برقم (١٧٩٤)، وقد حققه الدكتور علي قائد عبده سنان، ونال به شهادة الماجستير من جامعة بغداد عام ٢٠٠٢م.

٨١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ. ١٩٩٢م.

٨٢- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٨٣- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني،

د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٨٤- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. - بيروت.

٨٥- المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق وشرح د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، لاط، لا ت.

٨٦- الموشح على الكافية، لأبي بكر الخبيصي، مخطوط، عندي صورة منه.

٨٧- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، لابن أبي القاسم: صلاح بن علي، دراسة وتحقيق د. محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة زيد بن علي، صنعاء، ط١، ١٤٢٤هـ. ٢٠٠٣م.

٨٨- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن الأنباري، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

٨٩- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري شمس الدين أبي الخير، محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

٩٠- ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية، لشريف عبدالكريم، النجار، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، ١٩٩٧م.

٩١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيَّة، لجلال الدين عبد

الرحمن بن الكمال السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م.

٩٢– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عبّاس. دار صادر، بيروت.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث ..... – ٤٩٥ –

مقدمة البحث ..... – ٤٩٥ –

مدخل ..... – ٤٩٩ –

ترجمة ابن الحاجب ..... – ٤٩٩ –

ترجمة ابن هطيل (ت ٨١٢هـ) ..... – ٥٠٠ –

ترجمة ابن أبي القاسم (ت ٨٣٧هـ) ..... – ٥٠٢ –

ترجمة الخالدي ..... – ٥٠٣ –

النحو في اليمن ..... – ٥٠٤ –

المبحث الأول: اهتمام نحويي اليمن بالكافية ..... – ٥٠٧ –

٤٤. المبحث الثاني: تأثرهم به في الأصول النحوية ..... – ٥١٩ –

٤٥. المطلب الأول: السماع ..... – ٥١٩ –

٨٢. المطلب الثاني: القياس ..... – ٥٣٤ –

٩٥. المطلب الثالث: التعليل ..... – ٥٤٠ –

١٠٥. المبحث الثالث: تأثرهم به في اختياراته النحوية ..... – ٥٤٦ –

١٠٧. المطلب الأول: تأثرهم به في الآراء النحوية التي تفرد بها: ..... – ٥٤٦ –

١٢٢. المطلب الثاني: تأثرهم به في الآراء التي وافق فيها البصريين: ..... – ٥٥٦ –

١٣٤. المطلب الثالث: تأثرهم به في الآراء التي وافق فيها الكوفيين: ..... – ٥٦٥ –

الخاتمة ..... – ٥٦٩ –

ثبت المصادر المراجع ..... – ٥٧٣ –

فهرس الموضوعات ..... – ٥٨٦ –